

كلية الآداب واللغات
قسم اللغة العربية

التخصص: لسانيات تطبيقية

العنوان:

اللسانيات القضائية و تطبيقاتها - دراسة في الماهية والجدوى -

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات الحصول على شهادة الماجستير

إشراف الدكتور:

أ. د. خاين محمد

إعداد الطالب(ة):

بوطيبة فاطمة الزهراء

لجنة المناقشة:

رئيسا	جامعة غليزان	1- أ / عثماني عمار أحمد
مشرفا ومقررا	جامعة غليزان	2- أ / خاين محمد
عضوا مناقشا	جامعة غليزان	3- أ / حمراش محمد

السنة الجامعية:

1447/1446 هـ

2025 - 2026 م

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرفان

يارب لك الحمد كما ينبغي لجلال وجهك وعظيم سلطانك، تباركت يارب وتعاليت ﴿

سُبْحَانَكَ لَا عِلْمَ لَنَا إِلَّا مَا عَلَّمْتَنَا ۖ إِنَّكَ أَنْتَ الْعَلِيمُ الْحَكِيمُ ﴿ وَأصلي وأسلم على خير نبي أرسل

للعالمين سيدنا محمد عليه أزكى الصلاة وأفضل التسليم وعلى آله وصحبه الطاهرين.

أتقدم بخالص الشكر والعرفان إلى أستاذي الفاضل " محمد خاين " الذي كان لي الشرف

الكبير بأن يتولى الإشراف على هذه الدراسة، والذي منحني ثقته ولم ييخل علي بنصائحه القيمة

خصوصا على الجهود التي بذلها في إطار متابعته الدائمة لهذا العمل، وحرصه على تصويب العمل

في جميع مراحل إنجازه، وزودني بالتوجيهات والإرشادات التي أضاءت أمامي سبيل البحث فجزاه الله

خييرا .

BONTONTV

الإهداء

- بسم الله الرحمن الرحيم يقول الله تعالى في محكم تنزيله: ﴿يَرْفَعِ اللَّهُ الَّذِينَ آمَنُوا مِنْكُمْ وَالَّذِينَ أُوتُوا الْعِلْمَ دَرَجَاتٍ وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرٌ﴾ وقال أيضا: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرْضَى﴾ صدق الله العظيم .

- من قال أنا لها نالها ... لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها أن تكون ... لم يكن الحلم قريبا ولا الطريق كان محفوفًا بالتسهيلات ... لكنني فعلتها .

- أهدي تخرجي هذا إلى نفسي التي مشت بثبات في دروب لم تكن سهلة، إلى تلك الروح التي تعثرت، لكنها نهضت وحملت في قلبها يقينا بأن معية الله تكفي أهديك هذا الإنجاز، فكنت الأولى في مسيرة الصبر والمثابرة.

- إلى من قال فيهما الله ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا ۖ﴾

إلى العزيز الذي حملت اسمه فخرا، وأنا لهذا الرجل ابنة، إلى من دعمني بلا حدود وأعطاني دون مقابل، إلى داعمي الأول وسندي ... " بابا الغالي " حفظه الله ورعاه. إلى من جعل الجنة تحت قدميها إلى نور عيني ومهجة حياتي إلى الإنسانية العظيمة، التي طالما تمننت أن تفر عينها برؤيتي في يوم كهذا، إلى من جعلتني فتاة طموحة وسهلت عليَّ الصعاب بدعائها الخفي، إلى القلب الحنون وضوء دربي ... " أمي الغالية " حفظها الله، ممتنة أن الله إصطفاك من بين البشر أمًا لي.

أيامي وصفوتها، إلى من مدت أيديهم في ضعفي وآمنوا بقدرتي، إلى ضلعي الثابت وأمان أيامي من شددت عضدي بهم فكانوا لي ينابيع أرتوي منها ... "أخواتي وأخي "، إلى " صديقاتي لقد شاركنموني لحظات لا تنسى وكنتم دعما لي وسندا في السراء والضراء حفظكم الله شكرا جميعا من القلب.

2026





المقَدِّمة

مقدمة :

الحمد لله أولا وأخيرا، على إحسانه وله الشكر على توفيقه وامتنانه، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، تعظيما لشأنه، وأشهد أن سيدنا محمد عبده ورسوله الداعي إلى رضوانه، وصلوات ربي وسلامه عليه وعلى آله وصحبه، ومن اهتدى بهديه وتمسك بشريعته إلى يوم الدين، أما

بعد:

فإنه في ظل التطورات المعرفية التي تشهدها مختلف مجالات الحياة الإنسانية عبر العالم، تشكل اللغة اليوم مركز استقطاب واهتمام وعناية من مختلف العلوم والمعارف على اختلاف دوافع الاهتمام والعناية بها، فلم تعد محل دراسة وبحث من قبل العلوم الإنسانية (علم النفس، علم الجريمة، علوم القضاء والقانون، علم الاجتماع، الفلسفة، الأنثروبولوجيا) بالإضافة إلى علوم اللسان (علم الدلالة، علم النحو، السيميائيات، الأسلوبية، التداولية...)، بل اتسعت النظرة إلى اللغة لتشمل مختلف مناحي البحث الإنساني من خلال علاقتها مع علوم تجريبية وتقنية أخرى تبدو بعيدة عنها كل البعد، فانبثقت من تلك العلاقات لسانيات تلونت وتميزت كل منها بلون موضوعها والهدف من البحث فيها، ومنها اللسانيات الإدراكية، والحاسوبية، وكذا اللسانيات القضائية التي أصبحت محور اهتمام الباحثين العرب خلال السنوات الأخيرة بوصفها ميدانا تطبيقيا جاء نتيجة العلاقة البينية بين اللسانيات وعلم الجريمة .

فاللسانيات القضائية فرع من فروع اللسانيات التطبيقية التي أصبحت تشغل حيزا كبيرا في جامعاتنا العربية في ظل غياب التطبيق الفعلي في الساحات القضائية والدوائر القانونية، ومن هذا

المنطلق نسلط الضوء على اللسانيات القضائية وعلاقتها بقضايا الإنسان، وذلك من خلال ما يقدمه المختصون في هذا المجال من عون في الدوائر القضائية لبعض الفئات الإجتماعية، ورجال التحقيق في عديد القضايا الجنائية التي تكون اللغة طرفا فعالا فاعلا فيها، بل هي الدليل المائل لها وعليها، حيث إن اللساني يركز على دراسة الأنظمة اللغوية والرموز المستخدمة في تحليل الخطابات التي تتعلق بقضايا التهديد والإكراه والابتزاز والتمييز العنصري والسلب، وكل ما يعتبر تعديا لفظيا أو احتيالا لغويا، يقود إلى جريمة لغوية .

ومن هنا ، يمكن القول إن اللغة أصبحت تحتل مكانة كبيرة في البحث والتقصي في كل ما يتعلق بحياة الإنسان و ويتصل بسلوكاته (اللغوية اللفظية وغير اللفظية) التي قد تخالف بطريقة ما حدود العرف والقانون، بل قد تصل إلى حد الجريمة اللغوية، وهنا يأتي دور اللسانيات القضائية باعتبارها أحد أهم فروع اللسانيات التطبيقية ذات الطابع البيئي حديثة العهد بالعناية عربيا، كما أنه ميدان حيوي يصل بين اهتمامات اللسانيين، ورجال التحقيق المختصين في علم الجريمة، وذلك من خلال عنايتها بمكاشفة الممارسات اللغوية ذات الصلة بالجريمة، كالإفادات الشفوية والمكتوبة والإلكترونية، ووسائل الابتزاز (المباشرة وغير المباشرة) ، ووسائل الانتحار والإقرار بالجرم تعسفيا، وكذا ما تعلق بهوية الكاتب وأصول التأليف أو ما يتصل بالسرقات العلمية والأدبية، وما إلى ذلك من القضايا التي تؤرق البحث القضائي، فهذه القضايا وغيرها تشكل موضوع البحث القضائي من المنظور اللساني، من حيث إن اللغة تعتبر حلقة وصل ومحور ارتكاز .

وفي ظل تعقد القضايا القضائية، وتزايد الاعتماد على اللغة بوصفها أداة أساسية في مختلف مراحل التقاضي، برزت جملة من الإشكالات المرتبطة بسوء فهم النصوص القانونية، وغموض بعض الصياغات، إضافة إلى صعوبة تحليل الخطاب القضائي، وتحديد هوية المتحدثين أو الكتاب في القضايا الجنائية. وقد يؤدي هذا الغموض أو سوء التأويل إلى إنحراف في فهم الوقائع، مما ينعكس سلبا على تحقيق العدالة ودقة الأحكام القضائية وأمام هذه الإشكالات المتزايدة، برزت اللسانيات القضائية بوصفها حقلا علميا يسعى إلى تجاوز هذه الصعوبات.

ومن هنا وجدت اللسانيات القضائية نفسها أمام تحدٍ جديد، ولاسيما فيما يتصل بالجريمة اللغوية، من حيث اضطلاع اللغة بدور بارز وفعال في حل القضايا المعقدة، إذ يتم تحليل الأدلة اللغوية من قبل خبير اللغة اللقضيائي، وذلك من خلال تحليل البيانات الصوتية والخطية والأسلوبية ... إلخ.

ومن هذه الوشائج والتداخلات بين اللسانيات والقانون والجريمة واللغة تتشكل إشكالية بحثنا التي يمكن صياغتها في تساؤلات أبرزها :

- ما طبيعة اللسانيات القضائية من حيث المفهوم والنشأة، ومن الأجدد اصطلاحا القضائية أم الجنائية ؟

- كيف يمكن تحديد ماهية اللسانيات القضائية في إطار اللسانيات التطبيقية، وما أبرز مجالات تطبيقها، وإلى أي حد تسهم في دعم التحقيقات القضائية وتحقيق العدالة ؟

- إلى أي مدى يمكن إعتبار اللسانيات القضائية علما قائما بذاته من حيث الماهية، وما حدود

جدواها في خدمة العدالة وكشف الحقيقة داخل المجال القانوني ؟

هذه التساؤلات هي من أبرز الهواجس البحثية التي راودتنا طيلة فترة إنجاز بحثنا الذي جاء بعنوان:

" اللسانيات القضائية وتطبيقاتها - دراسة في الماهية والجدوى -".

وقد استدعى هذا البحث تبني المنهج الوصفي مع إجرائية التحليل، لأنه المنهج الذي يقوم على

وصف الظاهرة وتحليلها والأنسب لطبيعة الموضوع المطروح.

ولعل من الأسباب التي كانت وراء اختيار هذا الموضوع:

- الأهمية العلمية لهذا العلم حيث يعد مجال اللسانيات القضائية من الفروع الحديثة في

اللسانيات التطبيقية، مما يجعله مجالا خصبا للبحث العلمي والتأصيل النظري.

- مواكبة التطورات الحديثة فمع انتشار الجرائم الإلكترونية، أصبحت اللغة الرقمية (رسائل،

منشورات، تعليقات ...) عنصرا أساسيا في التحقيقات، بالإضافة إلى حداثة الموضوع وما

يتسم به من مزايا تساعد رجال القانون (المحققين) في حل القضايا والجرائم.

- إبراز الجدوى (الفائدة) وبيان حدوده وإمكاناته في السياق العربي وتقييم إمكانية تطبيقه في

الأنظمة القضائية العربية .

ومن أجل الإجابة عن الإشكالية المطروحة، اقتضى هذا البحث تقسيمه وفق المنهجية الآتي

بيانها:

مقدمة تعرف بمحطات البحث وإشكاليته. يتلوها مدخل تناول: شرح مصطلح اللسانيات القضائية، بين اللسانيات القضائية والجنائية، ثم النشأة والتطور.

بعد ذلك تم تقسيم البحث إلى فصلين أساسيين : **الفصل الأول** نظري موسوم باللسانيات القضائية ميادين الممارسة والتطبيق، تناول المدى الذي وصل إليه تطبيق اللسانيات القضائية ودرجة الاعتماد عليها. وأما **الفصل الثاني** فهو تطبيقي وعنوانه: السانيات القضائية بين التنظير والممارسة الميدانية، والذي تأسس على تحليل استبانة وجهت جملة من الأسئلة إلى العاملين في سلك القضاء محامين وقضاة حول جدوى اللسانيات القضائية داخل المحاكم والتحقيقات والقضايا. وذلك أملا فالمزاوجة بين التأطير النظري والعمل الميداني، وقد خلص ذلك إلى جملة من الملاحظات التي ذلت العمل الميداني .

وختم البحث بحصيلة من النتائج المتوصل إليها مع عرض لبعض التوصيات حول أهمية الموضوع ومكانته.

وكان عملا لا يخلو من فوائد معرفية جمة يمكن تلخيصها في :

- معرفة فرع جديد من فروع اللسانيات التطبيقية ألا وهو اللسانيات القضائية.
 - المساعدة في فهم وتحليل النصوص القانونية.
 - تحسين أداء المؤسسات القضائية فهو يزود القضاة والمحامين بأدوات علمية لتحليل اللغة.
- وقد استند هذا البحث في منطلقه ومنتهاه على جملة الدراسات الرائدة في الوطن العربي، والتي

نذكر أهمها ههنا:

— علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته لدكتور عبد المجيد الطيب عمر.

— الإثبات الجنائي عن طريق اللغة نجوى فيران.

— اللسانيات الجنائية : تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، أ.د. صالح بن فهد العصيمي.

أما فيما يتعلق بالصعوبات التي واجهت أثناء هذه الدراسة، فأهمها حداثة البحث في الموضوع

عربيا وقلة الدراسات المنجزة في هذا الحقل المعرفي، وكذا تجاهل الجهات القضائية له مما قلل من

التعاون العلمي في إنجازها.

بفضل الله تعالى وتوفيقه أتممت بحشي في هذه المذكرة بفضل المجهود الذي قدمه لي مشرفي الفاضل

الأستاذ الدكتور " محمد خاين " الذي لم ييخل علي بوقته وجهده، وبفضل الله وعون الأستاذ

تجاوزت جل الصعوبات التي صادفتني في إنجاز هذا البحث، والله أسأل أن يكون هذا العمل خالصا

لوجهه الكريم، نافعا لمن استأنس به أو رجع إليه.



المدخل

مقاربة مفاهيمية

1- تمهيد:

تعد اللسانيات التطبيقية فرعاً حيويًا من فروع الدرس اللساني الحديث، إذ تعنى بتوظيف النظريات اللغوية في معالجة قضايا واقعية ذات صلة باللغة في المجتمع، والمشاكل التي تعترض سبيلها، مثل: (تعليم اللغات، والترجمة، وتحليل الخطاب). وهي بهذا ليست مجرد نسق بنيوي يبتغى لذاته ولأجل ذاته، كما ذهبت إلى ذلك المقولة الشهيرة المنسوبة لـدي سوسير، بل أداة فاعلة في مجالات متعددة تتقاطع فيها المعرفة اللغوية مع حاجات الإنسان العلمية والقانونية والاجتماعية . ومن ثم فقد أسهم تطور اللسانيات التطبيقية في توسيع دائرة البحث، وكذا الوصف النظري مروراً إلى التحليل الوظيفي الذي يكشف أبعاد اللغة في سياقاتها الإستعمالية المختلفة.

وفي خضم هذا التوسع برزت الحاجة إلى الإستعانة بما توفره اللسانيات التطبيقية من منوال إجرائي في المجال القانوني، حيث تتجلى اللغة بوصفها الحامل المادي للنصوص التشريعية، ووسيلتها في صياغة تلك النصوص، وكذا في تحرير المحاضر القضائية وتحليل أقوال المتقاضين، وكل من له صلة، ومن هنا بدأت تتشكل معالم فرع متخصص يُعنى بدراسة اللغة في السياق القضائي، متكئاً على منجزات التداولية وتحليل الخطاب وعلم الدلالة، عرف واشتهر بـ" اللسانيات القضائية"، والذي عُدّ من أبرز التحولات التي عرفها الفكر اللساني المعاصر، وقد انتقلت معه اللسانيات من الإهتمام بالبيئة الداخلية للغة إلى الإهتمام بأدوارها الاجتماعية والمؤسسية وتقييم الوقائع. وقد جاء ظهور هذا التخصص بوصفه استجابة إلى حاجة متزايدة لفهم أعمق للغة المستعملة في ساحات القضاء، بغية

توظيف المناهج اللسانية الحديثة في خدمة الكشف عن الحقيقة، وتحليل الخطاب القانوني، وفحص الأدلة اللغوية المكتوبة والشفوية، ولاشك في أن توسع المعرفة اللسانية وتطور المناهج، ودخول العلوم الرقمية إلى مجال التحليل اللغوي قد أسهم في إعادة النظر في العلاقة بين اللغة والقانون، وكانت " اللسانيات القضائية " باعتبارها فرعاً مهماً، ومجالاً خصباً من مجالات تدخل اللسانيات التطبيقية في قضايا المجتمع ومشاكله قصد معالجة قضايا تتجاوز حدود اللسانيات التقليدية لتلامس مشكلات الإثبات والشهادة، وصياغة النصوص القانونية وتفسير الأقوال، وتحليل الخطاب المؤسسي المرتبط بالقضاء. والذي انتقلت معه اللسانيات من مجالها التطبيقي العام إلى تخصص أدق يخدم العدالة ويسهم في إظهار الحقيقة، لتؤكد أن اللغة ليست مجرد وسيلة تواصل، بل أداة حاسمة قد تُغير مسار القضايا وتؤثر في مصادر الأفراد؛ وعليه حضرت اللغة في هذا الميدان إما بوصفها وسيلة أو موضوعاً للتقاضي. إلا أنه وقبل الولوج في صميم طروحات اللغة في ميدان القضاء تفرض علينا صرامة المناهج العلمية ومتطلبات البحث العلمي المرور بهذا الإجراء المفاهيمي.

2- في المصطلح والمفهوم:

2-1- مفهوم اللسانيات القضائية :

عرف رمزي منير بعلبكي مصطلح علم اللغة القضائي والتي هي اللسانيات القضائية في بعض الخيارات المصطلحية المشرقية بأنه : " فرع من علم اللغة يستخدم الوسائل اللغوية للتحقيق الجنائي في

الجرائم التي يعد الإستخدم اللغوي بعضا من أدلتها، مثلا في تبين أسلوب شخص ما يشتهه بكتابته رسالة ذات علاقة بالجريمة، أو في فحص الأدلة الصوتية المسجلة.¹

وهو بهذا المنحى التعريفي يتجه إلى أن " اللسانيات القضائية " علم يهتم بدراسة اللغة المستعملة في الجرائم والقضايا القانونية مثل (الرسائل، والاعترافات ... إلخ) ، وذلك قصد الوصول إلى فهم ما تحمله اللغة من إمكانية الكشف عن نية مستعملها مما يحتمل فيه أن يساعد القاضي والمحقق في كشف الحقيقة، وخدمة العدالة .

في حين ذهب كوبوسوف (koposov) إلى تبني مفهوم يكاد يكون شاملا ومفصلا للسانيات القضائية، والمصطلح عليه في العرف الإنجليزي بـ (forensic linguistics)، فرأى فيه: "العلم القائم على دراسة النصوص التحريرية والشفهية ذات الصلة بالجرائم والخلافات القانونية أو المسائل المتعلقة بإجراءات التقاضي أو ما يتعلق بلغة القانون ومدى وضوحها وكيفية إصلاحها وإتاحتها لفهم الأشخاص العاديين والمتخصصين على السواء ."²

وقد أضاف كوبوسوف إلى هذا أيضا أن " اللسانيات القضائية " هي فرع من اللسانيات التطبيقية، غرضه توظيف المعرفة اللغوية في مجالات القانون والمحاكم، من خلال تحليل النصوص القانونية وفهم خطابات الشهود والقضاة والمتهمين، ودراسة الأدلة اللغوية مثل: الرسائل أو التسجيلات بمعنى أن هذا التخصص يعمل على إزالة الغموض ، وكشف التناقض ، وتفسير اللغة

¹ - رمزي منير بعلبكي، معجم المصطلحات اللغوية، دار العلم للملايين. 1990، ط1، ص 196 .

² - حسين مزهر حمادي، اللسانيات القضائية دراسة في ضوء نظرية أفعال الكلام (دار القضاء في البصرة أنموذجا)، مجلة العلوم التربوية والإنسانية، العدد 10، العراق، 2022، ص 15.

بشكل دقيق يخدم العدالة، ومن ثم كان وصف القضائية المضاف إلى السانيات لاتصالها بكل ما يتعلق بالمجال القانوني.

وعليه أمكن الاختصار في مفهمتها على: اللغة في المحكمة، أو في مجلس القضاء أو مجلس التقاضي¹. وهذا ما يوصل إلى أن ذلك البعض الذي حصر اللسانيات القضائية بفهمه الذي لم يغادر حدود الألفاظ في دراسة اللغة المستعملة داخل قاعات وأروقة المحاكم مثل: لغة القضاة، والمحامون، والشهود... إلخ. قد أغفل جوانب هامة تعالجها اللسانيات القضائية، وتدخل في دائرة اختصاصها، مثل: تحليل الخطاب القانوني المكتوب، فحص الوثائق التي تكون محل شبهة وشك، كما تمتد أيضا إلى لغة التحقيقات الشرطية؛ وبالتالي يكون هؤلاء الذين حصروها في " لغة المحكمة " قد ضيقوا واسعا.

ورأى فيها أشر (Asher) مجالا: " من فروع علم اللغة التطبيقي، وهو علم يقوم على دراسة وتحليل وقياس البنيات اللغوية المصاحبة لوقوع الجريمة؛ بهدف تحديد هوية الجاني أو المتهم "². وبهذا اندرجت بفهم أشر في المسار الوظيفي المتكفل بحل مشاكل اللغة، في ساحات القضاء انطلاقا من المهمة الرئيسة المسندة للسانيات التطبيقية، بدراسة اللغة في سياقها القانوني والقضائي، سواء أكانت مكتوبة أو منطوقة، كلغة النصوص القانونية، والتحقيقات والمحاكم، وأقوال الشهود والمتهمين، كما

¹ _ ينظر: صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، منشورات مركز الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية، ط1، الرياض، 1441هـ=2020م. ص 26.

² _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، المجلد 23، العدد 45، السعودية، 2008، ص 276

أن تحليل الخطاب القانوني وتقديم الخبرة اللغوية خدمة للعدالة، وكشف الغموض وتحديد القصد أو المساعدة في الإثبات اللغوي .

وركر برينان (Brennan) في مفهمته للسانيات القضائية على الخلاف المصطلحي الذي ساد في أوساط الباحثين في هذا الحقل المعرفي، فأشار إلى أن البعض قد حصر اللسانيات القضائية في استخدام تقنيات، ونظريات اللسانيات في التحري عن الجرائم التي تشكل البيانات اللغوية فيها جزءا من القرائن، أو كل القرائن، والأدلة الجنائية، أو المدنية الموجودة في مسرح الجريمة أو النزاع ، في حين ذهب فريق من الباحثين إلى توسعة اشتغال المصطلح ليشمل دراسة كل ما سبق، إضافة إلى دراسة كل العلاقات القائمة بين اللغة والقانون¹. ما يستشف من قول برينان أن دلالة الكلام لا يحاط بها من الوقوف عند حدود الألفاظ إذ إن السياق، وقصد المتكلم، وسلوكه اللغوي، في سائر مناحي الحياة، وعلى الأخص في المجال القضائي، حمّال دلالات ضمنية تتجاوز المعنى الظاهر.

وذهب فريق من الباحثين إلى التأكيد على أن اللسانيات القضائية، وفي بعض الأدبيات الشرعية إلى أنها : " العلم الذي يعنى بتطبيق نظريات علم اللغة على القضايا الجنائية من أجل المساعدة في نفي أو إثبات الأدلة "². وهو ما يعني منطقاً ومفهوماً أنها الدراسة العلمية للغة المستعملة داخل السياق القانوني، وفي المحاكم والتحقيقات والوثائق القانونية، وتحليل الخطاب

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 276 ، 277 .

² _ عنتر صليحي عبد اللاه، طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي - قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، ع9، مج1، الرياض، 2019 ، ص 1311 .

القانوني بغية فهمه وتفسيره والكشف عن دلالاته والمساعدة في حل القضايا مثل تحديد هوية المتكلم، أو تحليل الإعترافات أو تفسير النصوص القانونية .

بصريح العبارة اللسانيات القضائية تربط بين اللغة والقانون وتستخدم أدوات علم اللغة لخدمة العدالة.

ما يخلص إليه الدارس من استعراض ما يحال عليه بمصطلح اللسانيات القضائية لدى من

تعرضوا إلى هذا التخصص الوليد أنها:

- فرع من اللسانيات التطبيقية.

- تختص بدراسة اللغة في السياق القانوني، مثل: لغة المحاكم، والتحقيقات، والوثائق القانونية.

- تهدف إلى تحليل الخطاب القانوني وفهم دلالاته، والكشف عن الغموض أو التلاعب اللغوي،

وكذا المساعدة في حل القضايا المطروحة على القضاء، كتحويل الإعترافات، وتحديد هوية المتكلم .

- تكمن أهميتها في دعم العدالة، وضمان وضوح وسلامة، التواصل اللغوي داخل المؤسسات القضائية.

2-2- بين اللسانيات الجنائية و اللسانيات القضائية :

أثار المصطلح المحال به عنوانا على هذا العلم جدلا بين الدارسين واختلافا مرده الترجمة والنقل

والخلفية المرجعية للدارسين وتنوع نظرتهم للموضوع فهي لسانيات قضائية أم جنائية؛ ومن ذلك أن

القائلين بالجنائية لاختصاصها: بالجنائيات الإجرامية التي تستخدم اللغة أداة فيها مثل رسائل

الخطف، والتهديد والإرهاب والقتل وطلب الفدية وغيرها، من ممارسات التواصل (اللغوي) لأغراض

سيئة أو إجرامية، كما ذكر أولسون و لشينيروز أنه مما يعد من اللسانيات الجنائية الجرائم الإلكترونية

(e_crime) مثل تلك الجرائم المتعلقة بالجنس والإرهاب والرقيق الأبيض واستغلال الأطفال جنسيا وغيرها مما يكون في تحقيقاتها اعتمادا على تحليل اللغة المستخدمة فيها¹.

يمكن القول: إن اللسانيات الجنائية مصطلح يستعمل في مجال التحقيقات الجنائية فقط أي في سياق الجرائم التي تتطلب تحليل نصوص معينة مثل (رسائل التهديد، الابتزاز، الاعتداء اللفظي... إلخ). ومن ثمة اعتد في تبني المصطلح وتركيزه وتضييق دائرته على جانب الجريمة وتحقيقات الشرطة فقط وقصره فيها .

أما من آثروا الترجمة بالقضائية فأروا فيه مصطلحا أكثر سعة من الناحية العلمية، ويعنى بجميع السياقات القانونية والقضائية.

فقد استغنى محمد بن ناصر الحقباني عن مصطلح اللسانيات الجنائية، لأنه يعطي انطبعا خاطئا عن ماهية هذا العلم من خلال النظر إلى النصوص على أساس أنها عمل جنائي، وليس هناك نص جنائي، فالنص في ذاته ليس ضروريا أن يكون جنائيا ليتم إدراجه تحت مظلة هذا العلم , ووفقا " لجون أولسون (john olsson) مؤلف كتاب (علم اللغة القضائي، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون): فكل نص سواء أكان تحريرا أم شفويا - كالوصية، والعقد، والرسالة العلمية، يعتبر أيضا قضائيا ويتعامل هذا العلم مع النصوص بقصد التوصل إلى أصل التأليف، وهو محور أساس في هذا العمل. وأما الوصف بالجنائية، فإنه يضيق المساحة المفاهيمية التي تغطيها القضائية وسبقت الإشارة إليها من قبل، وقد تعطي إنطبعا خاطئا عن ماهية هذا العلم الجديد والذي يتكون من ثلاثة أضلاع

¹ . ينظر : صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية : تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص25

رئيسة: اللغة والجريمة والقانون . والاستغناء عن أحدها ربما يعطي صورة خاطئة عن محتوى هذا العلم، فاللغة أداة، والجريمة فعل، والقانون وسيلة لتحقيق العدالة.¹

وعليه أمكن رد قرار أولسون باستخدام مصطلح اللسانيات القضائية بدل الجنائية لأسباب عديدة أهمها :

أولاً : كلمة forensic تعني قضائي؛ وهو ما يعني الاحتكام إلى القانون من خلال المحاكمة القانونية، وهي الترجمة التي حملتها في المعاجم الأجنبية ك: the American heritage dictionary والتي تخص : " ما يتعلق أو يستخدم في المرافعات أو النزاعات القانونية. " . وعزّب صاحب معجم القانون حارث سليمان الفاروقي كلمة (forensic) بـ " قضائي "، وهو ذاك المتصل بالمحاكم، والخاص بها أو بالشؤون القانونية.²

ثانياً : كلمة قضائي أشمل وأعم من كلمة جنائي، فهي تشمل على كل الأطراف المعنية بقضية ما، مما في ذلك المدعى عليه، والشهود والمحامين والقضاة . أما كلمة جنائي (criminal) فمحصورة في الجنائي الصرف، وهي لا تتضمن أهم أهداف هذا العلم، والمتمثل في تحقيق العدالة من خلال إيجاد واستخدام الأدلة اللغوية في قضية ما .³

تأسيساً على ما تقدم أمكن الخلوص إلى أن " اللسانيات القضائية " مصطلح أوسع من اللسانيات الجنائية . إذ تهتم بدراسة اللغة في السياق القضائي والقانوني بشكل شامل ، بما يشمل

¹ _ ينظر: محمد بن ناصر الحقباني، علم اللغة القضائي، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون، منشورات جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع، الرياض، 2008، ص 9 .

² - المرجع نفسه، ص 10.

³ - المرجع نفسه، ص 10.

النصوص القانونية والعقود، الأحكام، والشهادات وليس فقط الجرائم . أما مصطلح " اللسانيات الجنائية " فيقتصر على اللغة المرتبطة بالجرائم فقط، مما يجعله محدودا، لذلك يفضل استخدام " اللسانيات القضائية " بدل الجنائية لأنها تغطي كل ما يتعلق بالخطاب القانوني والإجراءات القضائية، وتوضح الدور اللغوي في فهم النصوص القانونية وتطبيق القانون .

3-النشأة والتطور :

تشير الدراسات والأبحاث إلى أن هذا المصطلح ظهر عام 1968 على يد أستاذ اللسانيات " جان سفارت فيك " حينما استعمله في قضية المدعو " تيموثي جون إيفانز " الذي أتهم بقتل زوجته وطفله، فحكم عليه بالإعدام شنقا، وبعد خمس عشرة سنة أعاد " سفارت فيك " تحليل تصريحات " إيفانز " فلاحظ وجود علامات أسلوبية مختلفة بين تصريحه الأول وتصريحاته الأخرى حتى بدت متناقضة، وبعد إعماله جهده اللساني، في تحليل المركبات الإسنادية والأفعال، وجمل الصلة والروابط وحروف العطف، تبين من خلال التحليل وكثرة استعمال المسند إليه مستترا أن إيفانز ليس هو القاتل، فأعيد التحقيق في القضية، وجرى استجواب جون كريستي جار إيفانز فتبين أنه هو القاتل الحقيقي، إذ بعد مواجهته بالوقائع مستندا في تحليلها على التحقيق، وحيثيات القضية، من خلال مؤشرات اللغوية اعترف بجريمته، فاتضحت براءة إيفانز وأنه كان ضحية , فصارت هذه الواقعة الحدث الأبرز لبداية ظهور تخصص " اللسانيات القضائية " ودخولها عالم القضاء، فنظر إليها بوصفها وسيلة وأداة لتحقيق العدالة وكشف الحقيقة.

وفي ثمانينات القرن الماضي أستعين بهذا العلم في الكشف عن هوية الجاني بجرمة مغتصب
 يوركشير في بريطانيا ، وهي حادثة مشهورة في تاريخ أوروبا الحديث، وكذلك في قضية سمبسن وفي
 تفجيرات أوكلاهوما في الو.م.أ وقد أخذ هذا العلم بالانتشار والتطور في الو.م.أ فدخل عالم القانون
 بشكل واسع وأضحى ذا أهمية بالغة في مجال التحري وكشف الجريمة . وبفضل دراسات علماء اللغة
 الأمريكيين من أمثال روجر شوي تم وضع اللبنة الأساسية لهذا العلم، وأنشئت مراكز أكاديمية
 متخصصة باللسانيات القضائية، فأنشئ في الو.م.أ أكبر مختبر لفحص البيانات اللغوية في العالم، وهو
 تابع لمكتب التحقيقات الفدرالي، ثم ظهرت الجمعية العالمية لللسانيات الجنائية في الو.م.أ، والجمعية
 العالمية لعلم الأصوات الجنائي في بريطانيا، وتتابع صدور المجلات والدوريات المتخصصة بهذا الحقل
 المعرفي، وعرف رواجاً لا نظير له ومن ذلك : المجلة العالمية للغة والخطاب والقانون. وعقدت تحت
 مسماه المؤتمرات العديدة، و نظمت الندوات، وألقيت المحاضرات التي عنيت به في عديد الدول مما
 أسهم في تسريع الاعتراف به تخصصاً علمياً قائماً بذاته وأحد أبرز فروع اللسانيات التطبيقية وأكثرها
 حداثة.¹

4- تجليات البحث اللغوي القضائي في التراث العربي:

وإن نحن رجعنا القهقري محاولين إيجاد تأصيل أو ما يمكن وسمه بالجهود العلماء العرب في هذا
 الباب نجد أن الثابت إسهام علماء الحديث خصوصاً، فقد كانوا أول من استخدم أساليب هذا العلم

¹. حسين مزهر حمادي، اللسانيات القضائية دراسة في ضوء نظرية أفعال الكلام (دار القضاء في البصرة أنموذجاً) ، مجلة العلوم
 التربوية والإنسانية، العدد 10، العراق، 2022، ص 15- 16 .

وبدقة متناهية، لم ينظر لها إلا حديثاً في إثبات نسبة الأحاديث الشريفة للرسول صلى الله عليه وسلم. ويعتبر الإمام الطبري (ت310هـ-923م) رحمه الله إماماً في هذا العلم، بتوظيفه نظريات علم الأسلوبية وبنفس الطريقة التي تستخدم بها اليوم في إثبات صحة تلك الأحاديث الشريفة¹. إلا أن هذا لا ينبغي أن يدفعنا إلى ادعاء أن أصول العلم عربية، وإنما هي جهود بشرية تنم عن كليات نظر في الفكر الإنساني.

5- تطور البحث اللساني القضائي العالمي:

تعد أعمال روجر شوي (Roger Shuy) وكذا دراسات زملائه من اللسانيين الأمريكيين في مطلع ثمانينيات القرن الماضي هي اللبنة الأساسية للسانيات القضائية. وقد عاجلت تلك الدراسات الكثير من المجالات القضائية، والنزاعات المدنية التي تكون اللغة فيها جزءاً من البنيات المتاحة أو كلها، إلا أن اللاف للنظر هو أن معظم هذه الدراسات قد صوبت جهودها ومنذ البداية إلى لغة القانون ذاتها².

وقد عرفت أستراليا هذا الحقل المعرفي لأول مرة في منتصف التسعينات، إذ بدأ الباحثون في استخدام نظريات اللسانيات الاجتماعية، وتطبيقاتها في مسائل ذات صلة بالجريمة والنزاعات القانونية. وكان هؤلاء العلماء منشغلين تحديداً بالصعوبات التي تواجه الأبورجيني (Aborigine) * أثناء التحقيقات التي تجرى معهم بواسطة رجال الشرطة والقانون¹.

¹ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 273.

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 278.

* الأبورجيني Aborigine: سكان أستراليا الأصليين.

أما في المملكة المتحدة فإن شعبة خدمات العلوم الجنائية، تمثل قسما أساسيا في وزارة الداخلية البريطانية . وهي تضطلع بدور مهم لتوفير معلومات دقيقة لمساعدة الشرطة ورجال القانون لإصدار أحكامهم وذلك بعد فحص وتحليل الأدلة الجنائية أو المدنية المشتعلة على بيانات لغوية². وقد حاز هذا العلم اعتراف الدوائر العدلية في كثير من البلدان المتقدمة مثل الو.م.أ، والمملكة المتحدة وأستراليا، إضافة إلى ألمانيا، والنمسا، والمجر، والسويد. فقد أنشأت تلك البلدان المختبرات اللسانية الجنائية التي يقوم بالعمل فيها مجموعة من اللسانيين المدربين تدريباً عالمياً لتقديم شهادتهم في المحاكم والدوائر القانونية بناءً على فحص البيانات الصوتية، وتحليلها لإثبات صحة نسبتها للمتهم أو نفيها عنه³.

ويحسب لكولتارد أنه أول من أسس دورية متخصصة في قضايا اللسانيات القضائية 1994 سميت بـ (Forensic Linguistics)، تهتم بنشر البحوث في هذا المجال، وساهمت في التعريف بالعلم ومصطلحاته، وإجراءاته عبر العالم ليصير ركنا أساسيا في كل المحاكم، وفي مختبرات البحوث القضائية التي تعتمد اعتمادا كليا على مجموعة من اللسانيين المتمرسين في التحاليل اللغوية للبيانات الصوتية والمواد المكتوبة ذات الصلة بالقضايا، كما أشارت مراكز متخصصة منها الجمعية العالمية لعلم الأصوات الجنائي بالمملكة البريطانية، والجمعية العالمية للسانيات الجنائية بالو.م.أ.... إلخ⁴.

¹ - المرجع نفسه، ص 278 .

² - عبد المجيد الطيب عمر , علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 279 .

³ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 279 .

⁴ - نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة: بحث في دور البصمة الصوتية في ضوء اللسانيات الجنائية، مجلة اللسانيات، المجلد 30، ع1، الجزائر، 2023، ص81.

وكل تلك البحوث والدراسات التي أجريت خلال العقدين الأخيرين أسهمت في تطوير هذا الفرع ليصبح علما قائما بذاته له مصطلحاته، ونظرياته وإجراءاته التطبيقية، إلا أننا نلاحظ قلة اهتمام عربي به، إذ ما يزال في مرحلة التعريف به ومبادئه، ولم يأخذ بعد حقه الوافي من الدراسة والتعريف إلا في حدود بعض الترجمات لمؤلفات غربية نظرية وميدانية¹.

¹ _ المرجع نفسه , ص 81 .



الفصل الأول

اللسانيات القضائية

الممارسة وميادين التطبيق



1- ميادين توظيف اللسانيات القضائية وتطبيقاتها:

تحتل اللسانيات القضائية مكانة متقدمة ضمن فروع اللسانيات التطبيقية، لما لها من دور فعال في دراسة اللغة داخل السياق القانوني أو القضائي. إذ لم يعد الخطاب القانوني مجرد أداة إجرائية، بل أضحي مجالا للتحليل اللساني الدقيق لما يحمله من دلالات وتأثيرات مباشرة في سير وتحقيق العدالة. وقد تكتسي أهمية خاصة نظرا لما تؤديه اللغة من دور محوري في توضيح الوقائع، وتقويم الإستعمال اللغوي داخل المؤسسة القضائية، بما به يسهم في دعم العدالة، وضمان سلامة الإجراءات، وفي هذا الإطار تتعدد ميادين ممارسة وتطبيق اللسانيات القضائية، وبذلك تمتد إلى:

1_ 1- التحري عن هوية المتحدث إثباتا وتحديدا :

وهو أكثر الميادين شهرة استخداما وخاصة في النزاعات الجنائية والمدنية. ويتجلى ذلك عبر توظيف نظريات علم الأصوات الجنائي بغية التعرف على هوية الشخص من خلال صوته¹. وهو الأمر الذي يفضي بنا إلى القول: إن هذا المجال يستثمر في المعارف التفصيلية لعلم الأصوات قصد إثبات تورط المتهم أو نفي التهمة عنه في قضية ما؛ بالاعتماد على تحليل البيانات الصوتية المقترنة بالحدث الجنائي².

وقد ذهب نجوى فيران في إطار هذا المنحى من تحديد هوية المتحدث إلى القول : "هو من أكبر المجالات التي تتدخل فيها اللسانيات القضائية، وبالتحديد يستخدم فرعها الصوتيات الجنائية للتعرف على هوية الشخص من خلال خصائص صوتية. فتصير بذلك البنيات الصوتية كأدلة، ويتم

¹ - عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 281 .

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 281 .

الاستعانة بالتسجيلات التي تستخدم عادة كأدلة إثبات في التحريات والإجراءات القضائية، فإن ذلك سيوجب تحديد هوية المتحدث بدقة شديدة، والمعلوم سلفاً أن تمييز الأصوات يتم بسهولة إذا تم من خلال وسائل المراقبة محددة الهدف، أو إذا أشار المتحدث إلى بعض أسماء الأشخاص أو الأماكن في محادثته¹.

والرائج حالياً أن كثيراً من الدوائر الأمنية والعدلية العالمية، وفي نطاق مسؤوليتها عن مكافحة الجريمة ومتابعة المجرمين تقوم بالكثير من أعمال التحري عبر الأجهزة الإلكترونية المتطورة عن تحركات بعض المتهمين أو المشبوهين المتورطين فعلاً في أعمال إرهابية إجرامية أو مخالفات قانونية. وقد يتم ذلك بواسطة التنصت على الهواتف، وزرع الأجهزة الحساسة الخفية في محيط الهدف أو المشتبه به أو المجرم للحصول على بنيات صوتية تثبت جناية المشتبه أو براءته².

ولما كانت هذه التسجيلات تستخدم عادة كأدلة إثبات في التحريات والإجراءات القضائية فإن ذلك يستوجب تحديد هوية المتحدث بدقة شديدة إذ إنه من الثابت سلفاً أن تمييز الأصوات يتم بسهولة إذا كان من خلال وسائل المراقبة محددة الهدف أو إذا أشار المتحدث إلى بعض أسماء الأشخاص أو الأماكن في محادثته. وقد تقبل هذه البنيات الصوتية كأدلة من الدرجة الأولى في عمليات الإجراءات القضائية. أما في حالة إثبات هوية المتحدث من خلال الاستماع إلى البيانات اللغوية فقط، أو حتى من خلال التحليل المعلمي لتلك البنيات، فإن المسألة تشهد جدلاً قانونياً

¹ - نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، بحث في دور البصمة الصوتية في ضوء اللسانيات الجنائية، مجلة اللسانيات، المجلد 30، ع 1، 2023، ص 82.

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 281.

كبيراً، وإذ إن تلك البنيات لا تعامل معاملات المسلمات، ويكون مستوى دقتها محل تساؤل لدى كثير من القانونيين في الغالب الأعم. ومن ثمة فإن التعرف على هوية المتحدث يمكن أن يتم بطريقتين أساسيتين هما :

أ_ تمييز هوية المتحدث بالسمع (Auditory Identification) :

وهي طريقة يكون التعرف فيها على هوية المتحدث من خلال السمع العادي (Auditory Identification) بوساطة ما يعرف بطاбор الشخصية الصوتي (Voice line - up)، ومرد ذلك أن تمييز هوية المتحدث من خلال الاستماع إلى صوته، سلوك فطري يتم بصورة طبيعية في الحياة اليومية، ولا يحتاج فيه الشخص لأكثر من أن يستخدم حاسة سمعه دون الحاجة إلى معرفة بأصول علم الأصوات، ولا إلى معينات صوتية، إلا إذا كان الشخص يعاني من صعوبات في السمع. وهذا الإجراء يتم حينما يسمع الشخص شخصا آخر فيميزه من خلال صوته، دون أن يراه كما يحدث في حالة المكالمات الهاتفية مثلاً .

وضمن هذا الطرح يشير نولان (Nolan) إلى أن هناك عدة استخدامات لهذا النوع من تمييز هوية المتحدث من خلال صوته في الحالات الجنائية؛ فمن تلك الحالات أن يدلي أحد الشهود بشهادته في جريمة ما قائلاً على سبيل المثال : إن هذا صوت فلان يهدد بإلحاق الأذى بفلان). كما أنه في بعض الحالات قد لا يكون للشاهد معرفة سابقة بالمتحدث، ولكنه يتكمن من التعرف عليه من خلال صوته فقط؛ كأن يقول مثلاً: هذا هو الصوت نفسه المتصل بي صاحبه أمس ثلاث مرات طالبا مني وصف الطريق المؤدية لمنزل فلان). كما أنه قد يطلب في حالة ثالثة من الشاهد

الإنصات لطابور من الأصوات المتشابهة، والتي من بينها صوت المشتبه به، داعين إياه إلى تمييز صوت الجاني أو المتهم من بين تلك الأصوات وهذا ما يعرف بطابور الشخصية الصوتي (- Voice line up)¹.

ويشير برينان إلى أن الذين يتحدثون بلهجات إقليمية متميزة هم الذين يمكن تمييزهم بسهولة من خلال طابور الشخصية الصوتي، وذهب كل من فولكس وبارون إلى أن الأشخاص الذين يعانون من بعض عيوب النطق، كإخراج بعض الأصوات من الخيشوم، أو أولئك الذين يعانون من التأتأة، أو من في أصواتهم غلظة أو حدة فإنه يسهل التعرف عليهم من خلال هذه العلامات الصوتية الفارقة².

أما طابور الشخصية الصوتي، الذي سبق ذكره، فإنه إجراء مشابه لطابور الشخصية المعروف الذي تستخدمه الشرطة للتعرف على شخصية المتهم، ويتم عن طريق شهود العيان. لكن في طابور الشخصية الصوتي، يقع التعرف على شخصية المتهم عن طريق شهود السماع، إذ يعرض صوت المتهم مع عدة أصوات مشابهة له على شريط مسجل في شكل طابور، ويطلب من الشاهد الاستماع إلى تلك الأصوات بعناية، ليميز من بينها صوت الجاني الذي ادعى الشاهد أو المجني عليه أنه يعرفه من خلال صوته . وعلى الرغم من معقولية هذا الإجراء ظاهرا إلا أن شامبن و ميولي تحفظا منطقيا عليه، إذ يريان أنه يجب التأكد من عدم وجود مؤشرات تجعل صوت المتهم نشازا أو مخالفا للأصوات

¹ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 283 .

² - عبد المجيد الطيب عمر , علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 283 .

المسجلة على الشريط، كأن يتحدث أحدهم تلقائياً والآخرين يقرؤون نصاً مكتوباً. ولذا اقترح نولان أخذ أصوات الطابور من مجمل تحقيقات الشرطة مع المتهم وغيره حتى تكون أكثر واقعية وتلقائية¹.

ب _ تمييز هوية المتحدث تقنياً (Technical Speaker Identification) :

وهي طريقة يقع التعرف فيها على هوية المتحدث باستخدام التقنيات الحديثة ووسائل التحليل الصوتي التقني (Technical Speaker Identification)، والتي من مسمولاتها بالبصمة الصوتية (Voice print)².

يستلزم هذا الإجراء الاتكاء على المعرفة الأكاديمية المتخصصة بعلم الأصوات، والاستعانة بالمعدات الإلكترونية في إثبات هوية المتحدث. ويتم ذلك من خلال التحليل العلمي والتقني لعينة من صوت المتهم. وقد اشتهر في هذا المجال عالم الأصوات هنري سويت (Henry Sweet)، الذي أهله معرفته بعلم الأصوات إلى أن يصنف أي شخص في لندن، ويحدد مكان سكنه فيها بدقة. كما اشتهر أيضاً في هذا المجال دانيال جونز (Daniel Johns) أول من تقلد لقب الأستاذية في جامعة لندن في هذا المجال. وقد ساعد في تقدم هذا الفرع، التطور المذهل الذي حدث في إمكانية تسجيل الأصوات وتحليلها إلكترونياً، بحيث أصبح بالإمكان تسجيل الأصوات وتحويلها إلى أشكال بيانية بواسطة جهاز الاسبيكتروغراف (Spectograph) لتوفر معلومات ثابتة يمكن مقارنتها والوصول إلى أحكام قاطعة بشأن صحة نسبتها إلى متحدث ما.³

¹ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 283 .

² - المرجع نفسه، ص 282 .

³ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، المجلة العربية للدراسات الأمنية والتدريب، المجلد 23، العدد 45، السعودية، 2008، ص 284 .

تمخض عن استخدام البيانات الصوتية المرئية (Spectograms) ظهور ما عرف بالبصمة الصوتية (Voice print) ودخولها مجال الاعتماد فيض التحقيقات الجنائية والقضائية المختلفة أثناء الحرب العالمية الثانية (1939 _ 1945)، وعرفت تطور ملحوظا تمثل في تحويل الذبذبات الصوتية إلى رسومات بيانية، يمكن مطابقتها ومقارنتها بدقة، من خلال الأجهزة الرقمية المتقدمة. إذ تقوم من حيث المبدأ على طرح نظري مؤداه أن الأصوات قد تتشابه ولكنها كالبصمة لا تتطابق أبدا¹.

وقد عمل المشتغلون في مجال البحث الجنائي على استغلال البصمة الصوتية في تحقيقاتهم الكاشفة عن هوية الأشخاص محل المتابعة، نظرا لأهليتها في تمكين المحققين من تحديد هوية المتحدث بمجرد تلفظه بكلمة واحدة ؛ عن طريق تحويل رنين صوته إلى ذبذبات مرئية بواسطة جهاز تحليل الصوت (Spectograph)².

وقد استفادة الأجهزة الشرطية من خلال الاستعانة بالبصمة الصوتية في الكشف عن هوية المجرمين، وخاصة في حالات البلاغات المجهولة التي تتم عن طريق الهاتف، ويكون ذلك عن طريق رسم بياني للصوت يحدد ثلاثة أبعاد هي : الوقت، القوة، الذبذبة. وقد ثبت من خلال هذه الدراسات أنه يوجد مدى صوتي يميز كل شخص³.

وقد عرفت الفترة الأخيرة، وتحديدًا في بدايات الألفية الثالثة، إجراء العديد من الدراسات في الغرب لقياس درجة مدى صدقية إجراءات البصمة الصوتية من خلال جهاز التحليل الصوتي، ومن

¹ - المرجع نفسه ، ص 284 .

² - عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 285 .

³ - المرجع نفسه ، ص 285 .

أشهر هذه الدراسات، المسح الذي قام به مكتب التحقيقات الفدرالي (FBI) لقياس دقة أداء هذا الجهاز في مجال البصمة الصوتية . وقد شمل هذا المسح ألفي حالة، وكانت نتائج هذا البحث مذهلة، إذ لم تصل فيه نسبة (1%)¹. وهذا ما يعني النجاح المطلق بصوافية تجاوزت (99%)¹ .

وما يزيد من درجة صدقية البصمة الصوتية ظهور تقنيات حديثة ومتقدمة في مجال التحليل الصوتي بحسب ما أشار إليه براون ، وهذا ما يعني ضمناً أن هذا التحليل قد وصل إلى درجة عالية من الدقة . وقد تجلّى ذلك في المعينات الصوتية والأجهزة الرقمية المساعدة في تنقية الصوت مما يزيد من وضوحه، ويسهل تحليله، الأمر الذي يُمكن من الوصول إلى نتائج متناهية في الدقة . وقد استخدمت هذه التقنيات في حالات جرائم مشهورة مثل جريمة رودني كينغ (Rodney King) التي وقعت أحداثها في الولايات المتحدة في أواخر تسعينات القرن الماضي.²

1_2- تحقيق هوية المؤلف Author Identification :

يمثل تحقيق هوية المؤلف مجالا مهما، تعمل من خلاله اللسانيات القضائية تحديد هوية الشخص الذي كتب نصا معينا. وذلك عبر تقنية يتم مقارنة نماذج وعينات من نصوص معلوم صحة نسبتها للمتهم موضوع البحث والمتابعة. إذ يتم اللجوء إلى تحليل أسلوب النصين، وعقد مقارنات بينهما، لأجل الوصول إلى قرار بشأن تطابق الأسلوب النصي؛ وبالتالي صحة نسبة النص موضوع التحقيق إلى المتهم، ويكون ذلك باعتماد إجراءات التحليل القائمة على أنواع ثلاثة من الأدلة :

¹ - عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 285 .

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 285 _ 286 .

أ _ سمات أسلوبية تطبع النصين، يركز عليها في إثبات أوجه التشابه، وهو ما يمكن وصفه بالأدلة الداخلية.

ب _ معينات خارج نصية تتأسس على معارف تقنية تخص تاريخ ومكان كتابة النص، ونقطة البريد المرسل منها، وبصمة الحامض النووي للمؤلف (DNA)، وهو ما يعرف بالأدلة خارجية.

ج _ الارتكاز على استشارة اللساني القضائي حول مدى احتمال صحة نسبة النص موضوع التحقيق للمتهم.¹

وكما جلي فإن بؤرة الاهتمام في هذا المجال تتمركز حول الدليل اللغوي المكتوب، الذي يضطلع اللساني القضائي فيه بدور المحقق باحثاً عن مدى صحة نسبة النص لمؤلفه عبر تحديد مواصفاته ، أو نفي نسبته إليه بحسب السياقات والظروف المحيطة بالقضية. و يتأسس التحقيق ههنا بالعودة إلى مجموعة الإحصائيات لربط النص بكتابه عن طريق المقارنة والملاحظة، بالنظر إلى السمات الأسلوبية التي تطبع كل كاتب وميزه عن غيره، وبالتالي تعمل على رسم شخصيته، سواء أكان ذلك بخصائص خطية كتابية، أسلوبية تقوم مثلاً على تكرار لازمة لفظية معينة تعد قرينة شخصية لديه. وينبغي الإشارة ههنا إلى أنه يستعان بهذا الإجراء عمليات التقصي عن تزوير الإمضاءات والتوقيعات، كما يُلجأ إليه بحثاً عن التطابق في رسائل التهديد وغيرها وقد توسعت اهتماماته لتشمل :

✓ توثيق نسبة مؤلف ما في قضايا الحقوق الفكرية.

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 286 .

✓ إمكانية فك رموز وشفرات لغة المنظمات عبر رسائل التهديد والبيانات التي تبث عبر وسائل

الإعلام .

✓ طلبات الفدية ورسائل التهديد.

✓ لغة النصوص القانونية .

✓ فك رموز الرسائل المشفرة المتعلقة بالجرائم الإلكترونية .

✓ رسائل الإلتحار الغامضة وغيرها .¹

وقد أضحى هذا المجال حقلا ذا أهمية كبرى في اللسانيات القضائية وذلك بعمل المحققين ببعض التقنيات والإحصائيات المعينة من أجل ربط نص معين بكاتبه عن طريق مقارنة النص محل الشبهة بنصوص سابقة للكاتب المحتمل الأمر الذي يساهم في الكشف عن هوية كاتب النص محل التحقيق .²

ويتمثل جدوى الإجراء في تمكين المحققين عبر آليات التحليل القائمة أساسا على المقارنة والملاحظة من التقصي عن هوية المؤلف من خلال اللغة المكتوبة للوصول إلى فهم حقيقة التهديد ومصدره وذلك باستنطاق السمات الكتابية.

¹ _ نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، ص 82 .

² _ محمد فارح، البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي، مجلة اللسانيات التطبيقية، الجزائر، المجلد 5 و العدد 2، السنة 2021، ص480.

1-3- تحقيق هوية المؤلف وإشكالية الجدوى:

تعرض تحقيق هوية المؤلف على الرغم من المكانة التي تشغلها في مجال اللسانيات القضائية الكثير من العقبات الكأداء التي تشكك، وبالتالي تطرح أسئلة محيرة على الباحثين في هذا المجال؛ ولعل أهم هذه المشكلات أن النصوص التي يُحصل عليها في موقع الجريمة أو الحدث تكون عادة نصوصا قصيرة جدا: مثل خطابات التهديد، والمذكرات التي تسجل مطالب الخاطفين، أو ما يوجد من نصوص بصحبة بعض الأشخاص الذين يرتكبون جريمة الانتحار، والتي عادة ما تكون موجزة ولا تمكن عملية تحليلها محتوياتها من الإحاطة بكل الملابسات؛ وبالتالي لا تمكن من الوصول إلى نتائج دقيقة يعتمد عليها كأدلة جنائية قاطعة. ومع انتشار الطباعة الإلكترونية وشيوعها لدى عامة الناس، أصبح من العسير الاتكاء على الخصائص الكتابية، وهو ما يطرح إشكالية الجدوى بحدّة، وبهذا تصير مقاربات تحليلية لا يعتد بها. ويبقى الرافد الوحيد ههنا هو التحليل الأسلوبي الذي ينفلت من إكراه الكتابة.

وإنه على الرغم من وجاهة الصعوبات المشار إليها وتأثيرها في مجرى التحقيقات القضائية المعتمدة على هذه الإجراءات في تحديد هوية المؤلفين، والمشككة في جدواها ونجاعتها، وبالتالي تضرب مصداقيتها في العمق، وقيام التحقيقات على مبدأ تفسير الشك دوما في صالح المتهم؛ فإن الباحث الروسي كوبوسوف يبقى متفائلا بمستقبل واعد لهذا المجال، ويقول عنه: "إن التقدم في مجال

التقنيات المستخدمة في فحص الأدلة خارج إطار النص ربما تقدم فتحاً عظيماً في مجال تحقيق هوية المؤلف¹.

وما يجدر التنويه به في خاتمة هذا المبحث تأكيد اللسانيات القضائية إمكانية نفي صحة نسبة نص ما إلى مؤلف ما بدرجة عالية من المصدقية، والعكس صحيح في حالة إثبات صحة نسبة نص ما إلى مؤلف بعينه بحسب ما ذهب إليه برينان². وهو ما يبقى لهذا الاجراء اللساني القضائي بعض وجهاته، ويحافظ على مصداقيته في سلك القضائي ويقلل من تحفظات المشتغلين في هذا القطاع في جدوى النتائج المتوصل إليها في تحديد هوية المؤلفين.

2_فاعلية تحليل الخطاب وجدواه في اللسانيات القضائية:

يُتوصّل بتحليل الخطاب (Discourse Analysis) إلى تحليل النص المكتوب أو الشفهي، وذلك بقصد الإجابة عن أسئلة من شاكلة: من هو الشخص الذي ابتدر بالحوار ؟ وهل كان المتهم موافقاً على المشاركة في ارتكاب الجريمة موضوع التحقيق؟ أم هل كان مرغماً على القيام بعمل إجرامي ما؟³.

ويدخل ضمن تحليل الخطاب عملية تحليل مجريات ما يقع داخل المحاكم، وغرف التحقيق، ويقع على عاتق اللساني القضائي في هذه الحالة التكفل بالنظر في بعض ملامح استخدامات اللغة، وتراكيبها، وما ينجر عنها من مقاصد، ومعان محددة؛ فقد لوحظ - مثلاً - في جرائم مثل:

¹ - عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 287 .

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 286- 287 .

³ - عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 287 .

الاغتصاب، والإنتهاكات المتعلقة بالشرف، على سبيل التمثيل لا الحصر أن يجنح المتهم غالبا إلى توظيفات لغوية معتمدها تراكييب مثل صيغة المبني للمجهول، دفعا للتهمة عن نفسه. مما يستدعي إلمام المحقق بمبادئ اللسانيات الاجتماعية، وعلم المعاني، والتراكيب والنحو¹.

وضمن هذا التوجه يرى تيرسما أن تحليل الخطاب يمكن أن يوفر معلومات مفيدة للإجراءات القانونية خصوصا في حالة تحليل المعلومات المسجلة من قبل رجال المباحث والشرطة السرية. ومن ذلك مثلا: توظيف المتهم لضمير المتكلم (أنا)، بدلا من ضمير المتكلمين (نحن)، مما قد يؤثر على حالة رفض الإشتراك، أو عدم موافقة المتهم على التورط في مؤامرة جماعية. وفي إطار هذا التوجه أشارت بعض التحليلات إلى أن استخدام كلمة مثل " آه " أو " نعم " أو " أيوه " قد لا تدل بالضرورة على موافقة المتهم على ارتكاب الجرم موضوع المساءلة. إذ إنه قد ترد مثل العبارات على سبيل التغذية الراجعة (Feed back)، ومن ثم فلا ينبغي الإعتداد بمحمولها الدلالي، تتوقف مساحتها المفهومية عند حدود: " فهمت ما تقول "، كما هو السائد عادة في المحادثات الروتينية اليومية².

وقد إهتم الباحثون أيضا بتحليل نوع الأسئلة التي تقدم للمتهمين من قبل المتحري، أثناء المحاكمة. فهناك أسئلة تفرض إجابات معينة نفيا أو إيجابا كما هو الحال في اللغة الإنجليزية، والمعروفة بـ (Tag Question). فمثل هذه الأسئلة التي تتطلب إجابات محددة ينظر إليها في اللسانيات

¹ _ المرجع نفسه، ص 287 .

² _ عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 288 .

القضائية على أنها أسئلة غير مناسبة في التحري القضائي، لأن المتهم قد يضطر إلى الإجابة عنها بغير ما يود قوله، الأمر الذي قد يثبت عليه جرماً لم يرتكبه بحسب ما ذهب إليه برينان.¹

ويتسع تحليل الخطاب ليشمل النصوص المكتوبة والمنطوقة بوصفها نصوصاً أدلة؛ كخطابات التهديد ورسائل الفدية، التحذير والتحقيق؛ فمهمة تحليل الخطاب لا تقتصر على دراسة اللغة في الجريمة، بل إنها تتجاوز نطاق اختصاص اللسانيات القضائية إلى تحليل اللغة الإجراءات القانونية، وبذلك تستحيل تلك النصوص مدونات ومتونا ينتهج فيها المنهج النوعي الكيفي في الغالب.²

وعليه يمكن حوصلة ما سبق عرضه في الآتي:

أ_ اضطلاع اللساني القضائي بدراسة اللغة المستخدمة في مسرح الجريمة (الواقعة)، وبتفسير الأحداث اللسانية بوصفها سلوكيات لغوية موظفاً آليات التحليل اللساني التطبيقي، ويمتد ذلك إلى:

● التسجيلات الصوتية وتحليلها .

● العلامات التجارية .

● نسبة النص لمؤلفه .

ب_ دراسة لغة القانون والإجراءات القانونية، ومن مشمولاتها :

● اللغة القانونية من استجابات الشرطة، الترجمة القانونية

● اللغة المستخدمة في المحاكم (لغة المحامين والقضاة) .

● لغة غير المختصين القانونيين كالشهود والمحلفين .

¹ _ المرجع نفسه، ص 288 .

² -نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، ص 83 .

3_ أهمية علم اللهجات وفاعليته في التحقيقات اللسانية القضائية:

للحديث عن أهمية علم اللهجات (Dialectology) وقيّمته في التحقيقات القضائية، وجب الانطلاق من مفهمته بوصفه فرعاً من فروع اللسانيات الاجتماعية، يهتم بدراسة التنوعات النسخية في لغة ما، ومن ثمة فهو حقل معرفي يعنى بدراسة الاختلافات اللغوية: نطقاً ومعجماً وتركيباً في منطقة معينة، ومن مجالات الاهتمام البحثي فيه دراسة الاختلافات في لغة أو لهجة ما، العائدة في أساسها إلى التوزع الجغرافي، وما يتعلق به من سمات وخصائص تميز الناطقين بها وتفرقهم¹.

ومن ثمة عدّ الامام بطبيعة اللهجات السائدة في مجتمع ما، من الميادين المهمة في مجال اللسانيات القضائية، ففي حالات كثيرة يستدعى اللساني القضائي لغرض إثبات أو نفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم معين بناء على سمات لهجية بدت في خطابه، إذ يعتد في مثل هذه التحاليل على التحليل الجوانب اللغوية الجلية في الخطاب محل التحقيق كطريقة توظيف بعض المفردات، ونمط الأداء لبعض العبارات وطبيعة التلفظ ببعض الأصوات، واللكنة الجلية عند المتحدث بلغة أجنبية، والسمة البارزة في لحن القول في بعض الأقاليم مثل الانحرافات الصوتية البائدة في أصوات بعينها، أو تلك المفصحة عن طبقات اجتماعية معينة، أو دالة على كبار السن، أو الرجال أو النساء.

وقد أدى المختصون في علم اللهجات أدواراً لا ينكر جدواها في مسائل الإثبات الجنائي، ومن ذلك ما سجل في أدبيات هذا التخصص من أن محكمة أمريكية أصدرت حكمها على متهم بالسجن مدة اثني عشر عاماً لاثامه بتجارة المخدرات، وبيع كمية من الكوكايين، ولم يكن لدى

¹ _ نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، ص 82.

المحكمة من دليل على إثبات هذه الجريمة على المتهم الذي يتحدث الإنجليزية ولكنها هايتية، غير شريط مسجل من قبل الشرطة السرية مع تاجر المخدرات الذي تواعد مع المخبر من خلال محادثة هاتفية على اللقاء في موقع محدد لاستلام البضاعة . وفي غياب لساني مختص باللهجات، أقنع القاضي المحلفين بأن المتحدث على الشريط هو نفس الشخص المتهم على الرغم من تباين لهجتهما، وزعم بأن المتهم يمكنه أن يتحدث باللهجة التي يريد، ومتى ما يريد، بقصد التمويه . وبذلك كان الحكم مخالفا لنظريات اكتساب اللغة¹.

وبعد الاستئناف في القضية التي انبرى فيها اللساني الأمريكي الشهير روبرت رودمان لتحليل دقيق لمادة الشريط، ولهجة المتهم، وجد أنّ المتحدث على الشريط يتحدث الإنجليزية ولكنها هايتية، بمعنى أنه ناطق بغيرها، ولن يكون في مقدوره التحدث بنفس طريقة الناطقين الأصليين بتلك اللغة، مهما كانت مهارته وإتقانه للغة الإنجليزية، ولا سيما إذا كان قد تعلم هذه اللغة بعد مرحلة المراهقة، وبالتالي فإن محاولته تقليد المتحدثين الأصليين ، سرعان ما يظهر تكلفه وينكشف أمره، انطلاقا مما تقرره مبادئ اللسانيات العامة، ونظريات اكتساب اللغة الأجنبية².

وقد اتجه رودمان في تحقيقاته إلى البحث في سجل المتهم، فثبت له أنه قدم إلى الولايات المتحدة، بعد أن تعدّى مرحلة البلوغ، وهو ما يعرف بالمرحلة الحرجة في اكتساب اللغة (Critical Period)، وهو بذلك لا يمكنه أبدا التحدث بالإنجليزية مثل الناطقين الأصليين بها. ومن هنا استطاع أن يبرئ

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 289 .

² _ عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 289 .

المتهم من تهمة الإجتار بالمخدرات، حيث أثبت أن المتحدث على الشريط، هو شخص آخر غير المتهم الذي قدم للمحاكمة¹.

ونظير هذه الفاعلية المشهود بها لهذا التخصص، عدت اللهجات من المواضيع المشتغل عليها في اللسانيات القضائية، وتحديدًا تحليل البنيات اللغوية والصوتية، بوساطة التحقيق في اللفظة أو اللهجة ومدى صحة قرب أو بعد لهجة المتكلم عن اللهجة المسجلة في الشريط، فصار ضرورة للمختص في اللسانيات الجنائية الدراية باللهجات، حتى يكون مؤهلًا لإثبات أو نفي صحة نسبة حديث مسجل إلى متهم ما، وذلك اعتمادًا على سمات لهجيه مخصصة، إضافة إلى تحديد المنطقة الجغرافية أو البيئة الاجتماعية التي ينتمي إليها المتهم².

4- دور تحليل اللغة الأصلية للمتحدث في تعزيز التحري اللساني القضائي:

يتمثل هذا الإجراء التحليلي اللساني القريب جدًا من مجال علم اللهجات والمعروف بتحليل اللغة الأصلية للمتحدث (Origin Analysis Linguistics) في سلسلة من الخطوات الإجرائية. ينجزها اللساني القضائي القصد منها معرفة لغة الأم التي يتحدثها الشخص محل المتابعة أو التحقيق. ويعتمد فيها مبادئ اكتساب اللغة ونظرياته، انطلاقًا من كون الثابت نظريًا صعوبة تحدث شخص تعلم لغة بوصفها لغة أجنبية بنفس الطريقة التي يتحدث بها الناطقون الأصليون بتلك اللغة؛ وعليه فإن الطريقة التي يتحدث بها شخص ما اللغة، يمكن أن توصل إلى كون الشخص متحدثًا أصليًا بهذه اللغة أم غير ذلك. ومن ثمة تتخذ معيارًا لتحديد أصل الشخص، وبلده، ومكان ميلاده.

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 289 _ 290.

² _ نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، ص 82-83.

وبما سبق ذكره يقع تداخل مجال تحليل اللغة الأصلية للمتحدث كثيرا مع اهتمامات علم اللهجات مع تسجيل فروقا طفيفة بينهما، إذ يعتمد اللساني القضائي في تحليل اللغة الأصلية إلى إجراءات القصد معرفة لغة الأم التي يتحدثها الشخص المبحوث في شأنه ، من حيث طبيعة اكتسابها من محضنها الطبيعي، وأهم اللغات الثانية التي تعلمها، وذلك بغرض قصد تحديد أصوله الجغرافية، وخصائصه الاجتماعية التي منحتة إياها هذه اللغة. وهي عوامل تساعد على معرفة هوية الشخص. وهي معطيات يركن فيها إلى نظريات الاكتساب اللغوي، ومراحل اكتساب اللغة والإلمام بها، وكذا معرفة الطريقة التي يتكلم بها قصد تحديد ما إذا كان هذا الشخص متحدثا أصليا بهذه اللغة أم لا، وعليه تصبح اللغة هنا معيارا أساسيا لتحديد أصل الشخص وهويته وانتمائه الجغرافي وبلد نشأته وميلاده¹.

وييدي الباحثان تيرسما وسولان تحفظهما في جدوى مثل هذا الإجراء اللساني في الوقت الراهن اعتمادا على طرح مؤداه أن الشعوب قد أصبحت أكثر تحركا من ذي قبل . فقليلا ما تجد شخصا في الولايات المتحدة - مثلا- ظل مقيما في منطقة واحدة طول عمره، وبذلك يقل تأثير الفروق اللهجية الإقليمية تدريجيا حتى لا يكاد يمكن تحديد إقليم شخص معين بمجرد الاستماع إلى اللهجة التي يتحدث بها. وكذلك الحال بالنسبة للأصول اللغوية للأفراد، حيث إن بعض اللغات تستخدم في أكثر من بلد واحد كلغة أصلية. وعليه يصبح من الصعوبة بمكان تحديد بلد الشخص، أو موطنه بمجرد التعرف على لغته الأم. وهذا ما يحدث تحديدا في بلدان في غرب إفريقيا حيث يتحدث الهوسا

¹ _ نجوى فيران، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة، ص 83.

بوصفها لغة أم أكثر من 60 مليون نسمة. وهؤلاء منتشرون في أكثر من سبعة بلدان إفريقية متجاورة، هي : نيجيريا والنيجر، مالي، والكاميرون، وساحل العاج، وغانا، والسنغال. وهذا ما يصعب من تحديد موطن شخص بمجرد كونه يتحدث الهوسا. وكذلك الحال بالنسبة للغة العربية التي يتحدث بها أكثر من 350 مليون نسمة¹.

5_ مكانة التحليل اللساني للغة القانون في اللسانيات القضائية:

كانت اللغة المستعان بها في صياغة كثير من القوانين وما زالت موضعاً لجدل متواصل، واختلافاً ما بين اللسانيين والعاملين في مجال القانون على حد سواء. إذ كثيراً ما صدرت الشكوى بشأن صعوبة لغة القانون (Legal Language) وتعقيداتها، مما يجب ألا يعزب عن البال أنها وتتقاطع في هذه الصعوبة مع كثير من اللغات المهنية المتخصصة، ومرد ذلك تأسيسها على مصطلحية تبدو غريبة، قلما يقع تداولها بالمفاهيم المسندة إليها في الحياة اليومية، وليست في متناول أفهام الأشخاص العاديين. يضاف إلى ما سبق اتسامها بتوظيف الجمل الاعترافية، وكذا بعض التراكيب النحوية المعقدة كالجمل الشرطية، والمغالاة في بناء أزمنة الفعل للمجهول².

وبناءات نصية بهذا مواصفات لا شك مما يجعل من لغة القانون صعوبة الفهم نسبياً؛ وقد تمثل عقبة كأداء في الممارسات القانونية، فتحول دون تحقيق العدل المنشود في أي منظومة قضائية، وتحسّد

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 290 - 291 .

² _ عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته ، ص 291 .

إجراءاتها بكفاءة واقتدار، انطلاقاً من كون الفهم الصحيح للقانون يشكل الضمانة الأساسية لإنفاذه والتقييد به من قبل العامل القضائي والمواطن على حد سواء¹.

وقد قادت إشكالية صعوبة لغة القانون **دوماس** إلى اقتراح الاستعانة بالعبارات والحواشي التوضيحية لمتون النصوص القانونية، كما طالب بضرورة تيسير بعض العبارات المتداولة بين رجال القانون، والمتباين بشأن فهمها عن طريق شرحها في اللغة الإنجليزية².

واقترح لانقفورد إعادة تعريف بعض العبارات السائدة في مجال القانون الإنجليزي* وقد بذلت تجاوباً مع تلك الدعوات والمقترحات جهود معتبرة في كثير من الدوائر القانونية في الغرب لإصلاح لغة القانون. مما انجر عنها إدخال كثير من التعديلات على تلك اللغة، بتخليصها من التعقيدات اللغوية، وخصوصاً في القانون الإنجليزي، إذ استبدلت فيه كثير من العبارات اللاتينية والإغريقية، وأعيد تعريف بعضها. وذهبت ستوري وايت إلى أبعد من ذلك فأوصت بضرورة لغة المعاملات القانونية خارج المحكمة أيضاً، والتي من مشمولاتها التحذيرات والتعليمات والأوامر التي يصدرها رجال الشرطة إلى المتهمين أو الموقوفين، أو الذين يراد إخضاعهم للتفتيش أو التوقيف أو الاعتقال³.

¹ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 291 .

² _ المرجع نفسه ، ص 292 .

* مثل (murder : القتل العمد) و (man-slaughter : القتل شبه العمد) وغيرها وذلك باستخدام الطرق التحليلية التي تعطي معنى لتلك المصطلحات من خلال مفردات أساسية وتراكيب نحوية مبسطة.

³ _ عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 292 .

6_ أهمية تحليل المصادقية اللغوية في البحث القضائي:

تعتبر تحليل المصادقية اللغوية (Linguistic Veracity Analysis) من المجالات المثيرة للجدل في مجال اللسانيات القضائية، باهتمامها على مجموعة من طرائق التحليل اللساني بغرض التثبت من صدق المتحدث أو كذبه. إذ يرى أنصار هذه النظرية أن تحليل إفادات المتهم لسانيا يمكن إلى الوقوف على صدق المتحدث أو كشف كذبه. ويكون ذلك بإمعان اللساني النظر وإعمال الفكر في متن حديث المتهم، بحثا عن تناقضاته، أو ما تخفيه العبارات، كأن يجنح المتهم مثلا إلى الإكثار من القسم، والتعابير المبهمة، وغيرها من الأساليب التي يدرك اللساني الجنائي بخبرته اللسانية أنها إشارات دالة على كذب المتحدث أو مراوغته أو عدم صدقه، ويستطيع أن يقيم عليها الدليل الدامغ¹.

وما يؤخذ على مثل هذه الطرائق، ويضرب مصداقيتها، ويطعن في حجيتها أنها لا تقوم على ثوابت علمية بحتة أو أساليب منهجية محددة، بل مرد الأمر في كثير من الأحيان فيها إلى حدس المحقق وأحكامه الذاتية، وانطباعاته الشخصية؛ وعليه فإنه من الصعب الاعتماد عليها بصورة كلية لإقرار بعض المسائل المتعلقة بالإجراءات القانونية وإصدار الأحكام بحق المتهمين. وضمن هذا المنحى يؤكد تيرسما أنه ليس بالإمكان الاعتماد على انطباعات شخصية، ورؤى ذاتية في إصدار أحكام قانونية تقرر صدق المتهم أو كذبه من خلال أقواله وإفاداته².

¹ - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 292.

² - عبد المجيد الطيب عمر، علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 292، 293.

وعلى كل فإن تحقيق مصداقية المتحدث يظل أمراً ظنياً انطباعياً لا يمكن الاعتماد عليه في إصدار أحكام قانونية. كما يظل هذا الفرع من اللسانيات القضائية الأقل أهمية بين الفروع الأخرى والأكثر إثارة للجدل.

7_ على سبيل الحوصلة :

وخلاصة ما تقدم في هذا الفصل يمكن حوصلتها في:

- تمثل اللسانيات القضائية مجالا علميا تطبيقيا يجسد التداخل الخلاق بين اللغة والقانون، ولها دور مهم في إثبات هوية الجناة وتبرئة المتهمين، وذلك من خلال التحليل العلمي للأدلة اللغوية الجنائية التي يمكن أن توجد أو تسجل في مسرح جريمة ما.

- تختلف أهمية ميادين اللسانيات القضائية ويتفاوت جدواها وحدود فعاليتها لدى القائمين على الأجهزة الأمنية، وكذا مدى مصداقيتها وحدود قبول نتائجها في الدوائر القانونية، والاعتماد عليها بوصفها أدلة قانونية.

- أعان التطور التقني الذي طرأ على عمليات تسجيل الأصوات وتحليلها، على الوصول إلى نتائج دقيقة في مطابقة الأصوات؛ وهو مما أسهم في تعزيز دور اللسانيات القضائية وأكسبها أهمية خاصة في المحافل القانونية، والأجهزة الأمنية والعدلية في الغرب.

- مكنت الاستعانة بالاجراءات المنهجية والمعرفية التي وفرتها اللسانيات القضائية من الكشف عن أسرار وخبايا كثير من الجرائم الموصوفة بالغامضة، والمطوس أدلتها المادية.

- أثبت هذا التخصص جدواه وظهرت فعاليته في مكافحة ومواجهة الجريمة المنظمة ومتابعة المجرمين، ومحاربة الإرهاب، وعصابات التهريب ومروجي المخدرات، كما كان له دور بارز في تبرئة الكثير من المتهمين التي تم توريطهم في جرائم لم يرتكبوها وليس لهم أي علاقة بها.



الفصل الثاني

اللسانيات القضائية بين التنظير والممارسة

الميدانية

1- تمهيد:

إذا كانت الجدوى لغة هي العطية¹، فإن هذه الدلالة تتوسع في الإصطلاح وخاصة في حقل الدراسات الاقتصادية ليراد بها تلك الدراسة الشاملة لفكرة مطروحة عن مشروع ما، فتتضمن جميع العناصر اللازمة لنجاح أو فشل الفكرة المعنية²، ومن هنا تقترب من معناه اللغوي فيصير السؤال ماذا سيعطيك هذا المشروع لوسايرته وحققته على أرض الواقع؟ وعلى ضوء ذلك السؤال يقع إتخاذ القرار. وتتكفل بمثل هذه الدراسات المكاتب الاستشارية، أو الهيئات الخاصة بإجراء الاستقصاءات اللازمة والتي بدورها تحقق هدف الاختيار، مع احتمال قيام صاحب الفكرة بنفسه بمثل هذه الاستقصاءات لتحقيق هدفه. وعليه فالسؤال الذي يفرض حضوره ههنا: إلى أي مدى يمكن الركون إلى ما تمدنا به اللسانيات القضائية من نتائج سواء أكانت اللغة موضوعا للتقاضي أم وسيلة فيه؟ وإلى أي حد لنا أن نطمئن إلى جدواها؟ ونثق في مصداقيتها العلمية في تحيث الأحكام وإصدارها؟

2-اللسانيات القضائية وسؤال الجدوى:

تُعد مسألة الجدوى في مجال اللسانيات القضائية من القضايا الأساسية، إذ ترتبط بمدى فاعلية ومصداقية توظيف الأدوات اللغوية في المجال الجنائي ومختلف الممارسات القضائية، سواء في التحقيقات أم أثناء المحاكمة. ويتم تقييم هذه الجدوى من خلال عدة أبعاد تتواشج فيما بينها ولا يمكن العزل بينها على أرض الواقع:

¹ - محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي، مختار الصحاح، مكتبة لبنان، 2008، المادة ج د ف، ص 41.

² - بسام حسين بني عطا، الجدوى الاقتصادية للمشروعات - تحليل ودراسة-، مركز الكتاب الأكاديمي، ط1، عمان، 2010، ص 18.

2-1- الجدوى العلمية:

ترتكز اللسانيات القضائية على أسس نظرية ومنهجية واضحة ومستمدة من علوم اللغة، ولا يشكك في مصداقيتها ورسالتها العلمية، مثل تحليل الخطاب، علم الأصوات والتداولية، كما تعتمد على مناهج علمية دقيقة، كتحليل النصوص ومقارنة الأساليب اللغوية واستخراج المؤشرات اللغوية، وهذا مما يمكن له الإسهام في معالجة القضايا المرتبطة بالتحقيق بمختلف مسمياته القضائية، ومن ذلك مثلاً تحديد هوية الكاتب أو المتحدث محل الشبهة والمتابعة .

2-2- الجدوى القانونية:

تتجلى هذه الجدوى في مدى القبول قضائياً من لدن المحاكم للأدلة اللسانية، وأهليتها للتوافق مع معايير الإثبات المعتمدة كمعيار (C.Dubar)¹ . كما تثير هذه المسألة إشكالات تتعلق بحماية الخصوصية والحقوق اللغوية للأفراد، سواء أكانوا متهمين أم ضحايا .

2-3 الجدوى التطبيقية:

يقاس هذا المؤشر من خلال اختبار مدى الإستعانة الفعلية بالتحليل اللغوي من قبل الجهات الأمنية والقضائية، والاطمئنان إلى قدرته في كشف الجرائم والمخالفات، ومن ذلك مثلاً تحليل الرسائل المجهولة أو تحديد هوية المتكلم. كما يتوسع مجال جدواه عملياً فيشمل أهلية الأدوات اللسانية المستعان بها على تقديم نتائج دقيقة في وقت مناسب وبتكلفة معقولة.

* ينسب هذا المعيار إلى كلود دوبار عالم الاجتماع الفرنسي، في سياق تحليل سوسيولوجي للهوية الاجتماعية والمهنية، بناءً على جملة من المؤشرات ليس موضع التفصيل فيها ههنا.

¹ - ينظر: مراني حسان، الهوية المهنية الاجتماعية لفئة إدارات المؤسسات الاقتصادية العمومية، أطروحة دكتوراه (مخطوط)، جامعة عنابة، 2006-2007، ص 29

2-4- الجدوى الأخلاقية والمجتمعية :

وينظر إليها من زاوية قدرة اللسانيات القضائية على الإسهام في تحقيق العدالة دون تحيز، مع تجنب التأثير السلبي على بعض الفئات، خاصة الأقليات اللغوية، وضمان عدم إساءة استخدام التحليل اللغوي في تضليل العدالة، أو تقديم قراءات مدلسة قوامها منطق صوري مخادع. وهو الذي حذر منه رسول الإسلام عليه منذ ما يزيد عن أربعة عشر قرناً في قوله محذراً في حديث أم سلمة: "إنما أنا بشر، وإنكم تختصمون إلي، ولعل بعضكم أن يكون ألحن بحجته من بعض، فأقضي على نحو ما أسمع، فمن قضيت له من حق أخيه شيئاً فلا يأخذه؛ فإنما أقطع له قطعة من نار"¹.

3-آليات قياس الجدوى :

لإصدار أحكام حول مصداقية المناهج المتبناة في هذا الحقل العلمي في ساحة الاشتغال القضائي، ومعرفة مدى وثوق العاملين فيما تقدمهم به من أدوات إجرائية يصير من الواجب اعتماد اختبارات صارمة كون ما ينجر عن هذا التبنى له صلة وثيقة بمصائر الناس ومصالحهم، ومن ثمة يعتمد في قياس جدوى اللسانيات القضائية في ساحة القضاء على:

-تقارير مُحْكَمَة توثِّق نجاح استخدام تحليل لغوي في فك شفرات قضايا في ساحات المحاكم.

-استطلاعات رأي بين المحامين والقضاة وخبراء التحقيق الشرطي.

-مقارنات بين قضايا تم حلها باستخدام الأدلة اللسانية وأخرى بدونها.

¹ - صحيح البخاري، الحديث رقم 7169.

- تحليل تجريبية كتطبيق تحليل لساني على مجموعة نصوص ومقارنة النتائج على سبيل المثال لا الحصر.

مما تقدم يمكن الخلوص إلى أن جدوى اللسانيات القضائية تتمثل في قدرتها على تقديم تحليل لغوي علمي يُستخدم كدليل في القضايا محل تدخل القضاء بمختلف أشكالها وألوانها والتبعات المنجزة عنها وتقوم هذه الجدوى من خلال أربعة أبعاد :

علميا : عبر اعتمادها على نظريات ومناهج دقيقة.

قانونيا : من خلال مدى قبولها في المحاكم.

علميا : حسب فعاليتها في التحقيقات وسرعة تطبيقها.

أخلاقيا : بمدى احترامها للعدالة وحقوق الأفراد دون تحيز.

4- الخبرة اللسانية في ساحة القضاء بين الموثوقية والتشكيك:

يستند الوقوف على إشكالية الجدوى من توظيف اللسانيات القضائية في أروقة المحاكم للفصل بين المتخصصين النظر في أدبيات هذا التخصص كما طرحها رواده بناء على معايير ميدانية ومرتكزات نظرية أوصلت البعض إلى التأكيد على مصداقيتها، ودفعت البعض الآخر إلى التحفظ بإزاء جدواها والتشكيك في مصداقيتها.

4-1-الموثوقية :

أكد جون جيبونز أن لغة القانون مجال مهم من مجالات اللسانيات التطبيقية، وتستمد أهميتها من المؤسسة القانونية والقضائية نفسها، بفعل تأثيرها الكبير، وأهميتها في حياة الناس¹ أفرادا وجماعات، ومنظومات دولية متشعبة تتعقد فيها الحياة، وتشابك المصالح، وتنجم عن ذلك خلافات مردها التواصل وتداعياته : قراءة وتأويلا وتفسيرات بريئة ومغرضة؛ وبالتالي يوصل إلى أورقة المحاكم قضايا تغص بالمشاكل اليومية ذات الصلة بالممارسات اللغوية المنجزة في اليوم، بل ذهب أبعد من ذلك ليلفت أنظارنا إلى أننا محكومون بالقانون بشكل يومي في تفاصيل حياتنا كلها تقريبا.

وإن الناظر في أمر اللغة سيصل لا محال إلى عادة ما تكون أول نقطة احتكاك فيما بين المتواصلين، ومن ثمة تبدأ المواجهات التي ستكون محل بحث وتحقيق وقراءة وإعادة توجيه لما صدر عن المتواجهين من خطابات وخطابات متضادة، والتي تكون هي وسيلة التقاضي موضوعا له بوصفها دليلا قضائيا؛ وعليه فليس غريبا أن يكون لها كل هذه المكانة والدور العظيم. وأن يقوم تخصص برمته يكون موضوعه اللغة والقضاء.

وما سبق عرضه دفع الباحثين إلى النظر في لغة الخطاب القانوني من حيث الطبيعة والانبناء، ومنهم مالكوم إدواردز الذي ذهب إلى التأكيد على أن الخطاب القانوني (Legal discourse) يمتاز عن غيره من أنواع الخطابات بمفردات وعبارات وتراكيب ومفاهيم خاصة تُبحث وتُحلل، ولا يفهمها بشكل دقيق غير المطلع على القانون. فصياغة الأنظمة لها شروط معينة وطبيعة محددة، ودائما ما نجد

¹ - أ ، د . صالح بن فهد العصيمي ، اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص 37 .

إشكالا في فهم لائحة أو نظام أو في فهم كيفية تطبيقها، ولهذا تصدر اللوائح التنظيمية أو اللوائح الشارحة للنظام بشكل دائم¹.

وذهب كريستوفر هول وزميله في طرحهم المؤيد للاستعانة بالمنهج اللساني في البحث القضائي إلى عقد مقارنة بين حالة الوضع القضائي قبل تعرفه على المنهج اللساني وبعد استعانتها بها إلى القول إنه: كان إصدار الأحكام في القضايا التي ينتفي بعدم فيها الدليل المادي يقوم على الحدس، أما الآن فقد صارت منهجيته ومصطلحاته واختباراته الإحصائية الخاصة به، فيما يعرف بالأسلوبيات الجنائية (Forensic stylistics) أو القياس الأسلوبي (Stylometry)².

وضمن ذات المنحى واصل كريستوفر هول وزميله حديثهم عن دور اللساني التطبيقي، وبتعبير أدق اللساني الجنائي في مجال الأبحاث الصوتية من خدمات جلة في تحديد والتعرف على مواصفات اللهجات والأساليب المنطوقة ولغات الأقاليم والتنوعات اللغوية واللهجية، وقد أفاضوا في شرح ما عرف في الأدبيات الجنائية البريطانية بحادثة ليدز التي جرى فيها الاستعانة فيها بمحلل لساني جنائي³. وللتدليل على قيمة الرافد اللساني في البحث القضائي أشادت جانيت كوتيريل الباحثة اللسانية القضائية المعروفة في بريطانيا وصاحبة مركز الاستشارات المستعان بخدماته اللسانية في المحاكم البريطانية بالرقى الذي عرفه استخدام المدونات في التحليلات اللسانية الجنائية في الفترة الأخيرة⁴.

¹ - صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص 38.

² - صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص 58.

³ - صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، ومجالاتها، وتطبيقاتها، ص 78-79.

⁴ - المرجع نفسه، ص 58-59.

وعملا على تبيان جدوى اللسانيات القضائية في كشف زيف الوقائع المدونة في التحقيقات، وإثباتا لمصداقيتها تعرض أولسون إلى موضوع الجاذبية اللغوية أو التوازن اللغوي (Language Gravity)، ومؤداه أنه يوجد لسانيا ما يعرف بالكثافة المعجمية، وتعني أن يشمل المكتوب مثلا كلمات المحتوى بنسبة أكبر من الكلمات الوظيفية في الكتابة الأكاديمية (لنقل: تكون الكلمات المعجمية (المحتوى) 60 % بينما الكلمات الوظيفية (الأدوات) 40 %)¹. وقد تختلف النسبة من مجال إلى آخر، ومن مكتوب إلى منطوق². وهي معطيات منهجية لسانية يستعان بها عادة في تمييز المتابعين ومن هم محل شبهة وكشف هويتهم في قضايا مختلفة يكون دليلها القضائي رسائل نصية، وخطية ووثائق مكتوبة.

4-2- التشكيك :

ومثلما راج خطاب لساني يعمل على البرهنة بالوقائع الحية التي أثبتتها التاريخ عن نجاعة المناهج، اللسانية وأدواتها والنتائج المتمخضة عنها، في حل المشاكل المرتبطة باللغة في ساحة القضاء، وكذا جدواها، في إدارة التحقيقات القضائية لمختلف القضايا المتنازع فيها، بوصفها أدلة لها وجاهتها التي قد تصل في أحيان كثيرة إلى درجة الأدلة المادية من حيث الوثوقية فإنه قد تصدى فريق ثان لدحض ما رآه محض كلام مرسل تعوزه الدقة والإثبات المادي والصارم، ومن ذلك مثلا:

أن شامبن وميولي قدما تحفظا منطقيا على إجراء طابور الشخصية الصوتي، فرأيا أنه يجب التأكد من عدم وجود مؤشرات تجعل صوت المتهم نشازا أو مخالفا للأصوات المسجلة على الشريط،

¹ - صالح بن فهد العصيمي ، اللسانيات الجنائية : تعريفها ، مجالاتها ، وتطبيقاتها ، ص 76 .

كأن يتحدث أحدهم تلقائياً والآخرين يقرؤون نصاً مكتوباً. وذهب نولان إلى حد اقتراح أخذ أصوات الطابور من مجمل تحقيقات الشرطة مع المتهم، ومع غيره ضماناً أكثر الواقعية والتلقائية¹.

وأثار تيرسما وسولان شكوكاً حول فاعلية هذا الأسلوب في التعرف على هوية الشخص. فذهبا إلى أنه يصعب راعنا التعرف على موطن الشخص من خلال لهجته أو تحديد وطنه من خلال اللغة التي يتحدثها نظراً لما أحدثه انتشار أجهزة الإعلام وشيوع الفضائيات من تقريب بين المجموعات اللسانية المختلفة، فحدث التداخل بين لهجات الأقاليم المختلفة، وأثر ذلك على لهجات المجموعات المحلية، فصار من الصعوبة بمكان تحديد هوية الأشخاص من خلال الفروق اللهجية².

ومن التحفظات المطروحة عدم النظر إلى الإستدلال اللغوي على أنه دليل، وخاصة في غير الجرائم اللغوية، وبالتالي فأقصى ما يمكن أنه يقدم به على أنه قرينة يستأنس به لا دليلاً يستند إليه في تحييت الأحكام، ومن ثمة يصير في عرف القاضي أو صاحب السلطة من الشبهات التي تُدرأ بها الحدود، إذا كان يدفع ببراءة المتهم عملاً بحديث المصطفى عليه أفضل الصلاة والتسليم: " ادرؤوا الحدود بالشبهات"³.

وتعرض أولسون وشينبرورز إلى الصعوبة التي تكتنف تحديد الأسلوب الخاص بكل مؤلف، واعتبرها عملية ليست يسيرة، وأكدوا في ذات الوقت على أن الأسلوب قد لا يكون له ملكية خاصة

¹ _ ينظر: عبد المجيد الطيب عمر علم اللغة الجنائي: نشأته وتطوره وتطبيقاته، ص 283.

² _ المرجع نفسه، ص 290.

³ _ اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها، صالح بن فهد العصيمي ، ص 48.

بمؤلف معين، نظرا لكونه يخضع لعوامل اجتماعية ولغوية وسياقية ومقامية وغيرها من العوامل التي تتدخل لحظة إنتاج النص¹.

وعلى الرغم مما أثبتته كل من كريستوفر هول وزميليه حول جدوى الأسلوبيات الجنائية ودقتها وثنائهم عليها إلا أنهم قد أقروا أن منهجيتها العلمية ليست جازمة ولا قاطعة، وأنها ليست في درجة البصمة اللغوية أو البصمة الوراثية (DNA)، وعزوا ذلك لعدد من الأسباب منها: أن الأسلوب قد يكون عاما بين أشخاص وليس فرديا بشكل لا يقبل الانتقال، أو أن خصائصها الجلية لا تتيح تحليل وكشف جميع الخصائص، يضاف إلى ما تقدم أن الخصائص التي قد تكشفها الأسلوبيات الجنائية قد تكون سمات خطاب بعينه لا علامات أسلوبية شخصية فارقة تعود لفرد بذاته، زيادة إلى التعمية التي قد تطال البيانات المطلوب توفرها ويجعلها نادرة وغير متيحة للتحليل الأسلوبي مما يفقد المنهج مصداقيته ويشكك في فاعليته وجدواه².

وإن نحن حاولنا الوقوف على رأي المشتغلين في القضاء حول جدوى اللسانيات القضائية، فإن أول ما يصطدم به المطلع هو ما يمكن وسمه بالاستحسان القانوني المتنفي عن هذا الحقل المعرفي، خاصة في اعتماد المدونات، والذي نبّه فيه كريستوفر هول وزميلاه، إلى بعض القيود التي لا تستطيع المدونات بحكم طبيعتها تجاوزها في قضية التحليل اللساني القضائي، من شاكلة كون المدونات صامته

¹ - اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها ، صالح بن فهد العصيمي ، ص 57

² - ينظر : اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها ، صالح بن فهد العصيمي ، ص 58-59 .

وتحكي شيئاً مضى وانتهى، وأنه لا يمكن أن تشتمل على التعبيرات والألفاظ والتراكيب المحتملة والتي يمكن استحداثها وإبداعها وتوليدها، إذ تبقى محكومة بإطار الزمان والمكان والإستخدام الماضي¹.

وفي ذات السياق تحدثت جانيت كوتيريل بشيء من التفصيل عن عدد من القيود والإشكالات التي تحد من الإفادة من استخدام المدونات في القضايا الجنائية وقد استدركت بكون هذه المدونات المستعان بها في اللسانيات القضائية قد تقتصر على بعض القضايا والحالات الجنائية والقضائية، نظراً لكون ما يمكن الحصول عليه من نصوص ليست مرتبة ولا منضبطة بمنهجية معينة وهذا ما يسبب تحدياً للمحلل اللساني القضائي².

كما وجد من شكك في جدوى إسهام اللسانيات للقضائية انطلاقاً ندرة البيانات اللغوية عادة وكونها خفية ومخادعة وليست طبيعية تماماً، إذ قد يطغى عليها محاولة التدليس والتزييف. وعليه فإن المواصفات الخاصة بالمدونات المتاحة في اللسانيات الجنائية تطرح إشكالية أمام اللساني القضائي، فالنص في جريمة قد يكون وحيداً لمؤلفه، وهو غير مشهور، أو قد لا ترغب السلطات الأمنية والقانونية والقضائية بتحويل اللغويين دراسة النصوص ولا تتيحها لهم. وقد أكدت جانيت كوتيريل هذا المعطى حين قررت أنه حين تكون المدونات المتاحة قصيرة في القضايا الجنائية والأمنية بحيث لا يمكن للمحلل اللساني نسبتها إلى شخص معين أو استبعاد قائمة معينة فدور اللساني يكون في هذه الحالة محدوداً جداً³.

¹ - ينظر: صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها، ص 63.

² - ينظر: صالح بن فهد العصيمي، اللسانيات الجنائية: تعريفها، مجالاتها، وتطبيقاتها، ص 63.

³ - المرجع نفسه، ص 68.

المقاربة الميدانية:

دفعنا هاجس البحث عن الجدوى من اللسانيات القضائية إلى تحضير استبانة (ينظر الملحق)، وطرحها على المشتغلين في ميدان القضاء، ولكن ما نأسف له أنه لم يتح لنا عرضها على القضاة، فاكثفينا بإجابات السادة المحامين، الذين نشكر لهم تعاونهم في إنجاز هذه المقاربة التي لا نراها ترقى إلى درجة الصرامة المنهجية المطلوبة، ولكن يمكن الاستئناس بها في تشكيل تصور عام عما يمكن أن يقدم البحث اللساني التطبيقي، لقطاع العدالة من خدمات تنير له درب التحقيقات التي يجريها، وتعينه في إصدار الأحكام المناسبة والعدالة. وقد تمحورت أسئلة الاستبانة حول اللسانيات القضائية ودورها في خدمة العدالة والقضاء. وكانت النتائج وفق ما هو مدون أدناه.

أ _ المؤيدون للاستئناس بالخبرة اللسانية في ساحة القضاء:

خلال إعدادي لهذه الدراسة قمت بزيارة إلى مجلس القضاء، حيث أتيت لي فرصة الاحتكاك المباشر بالوسط القضائي. وفي هذا الإطار، اعتمدت استبانة لجمع المعطيات، حيث قمت بتوزيع 35 نسخة على مجموعة من المحامين، وقد حرصت على أن تكون العينة متنوعة من حيث الخبرة المهنية، إذ شملت محامين تقل خبرتهم عن 5 سنوات، وآخرين تتجاوز خبرتهم 5 سنوات، وذلك بهدف الحصول على آراء مختلفة تعكس تباين التجارب المهنية وتثري نتائج الدراسة، فكانت النتيجة كما هو مبين أدناه.

عندما سألنا المحامين عن رأيهم فيما يمكن أن تقدمه اللسانيات القضائية بوصفها تخصصاً مساعداً يمكن أن يساهم في دعم التحقيقات القضائية، أجاب الجميع، أي بنسبة 100% بـ "نعم" أي أنهم مؤيدون لهذا الجانب، وهذا الجواب يحيلنا إلى مجموعة من وظائف اللسانيات القضائية في دعم التحقيقات القضائية مثل: التحقق من هوية الأطراف في التحقيقات القضائية، كشف الحقائق والأدلة المقدمة للعدالة. ويمكن لهذا التخصص أن يساهم في رفع المستوى اللغوي من أجل التحدث بوضوح وفصاحة لسان وفهم صحيح وجيد للمصطلحات القانونية الغامضة، ويكشف التناقضات من خلال تحليل علمي دقيق للنصوص والخطابات الجنائية ... إلخ . (السؤال رقم 3) .

وعن سؤال السادة المحامين إن كانت لهم ثقة فيما قد يفضي إليه تحليل لغة المتقاضين من نتائج قد تؤثر في سير التحقيقات، وإمكانية المساعدة في فهم أقوال المتهمين والشهود بدقة أكبر، كانت نسبة المؤيدين 91% ؛ أي أنهم أجابوا بـ " نعم " من أن تحليل اللغة يساعدهم على معرفة الحقائق، وترجمة أقوال المتقاضين وفهمها بدقة، وكذا من خلال ملاحظة طريقة التعبير أو ما يعرف بلحن القول، من تلثم وتغير في نبر الكلام، وتردد في الإجابة، مما يساعد في الوقوف على درجة صدق التصريحات؛ فاللغة هي الأداة الأساسية للتواصل في المحكمة، والتحليل اللساني بفكك البنى ويوصل إلى الدلالات، ويستحضر أبعادها النفسية والاجتماعية ، مما يقلل من احتمالية التأويل الخاطئ لشهادات الشهود . (السؤال رقم 4) .

وقد أجاب المحامون عن سؤال: موقعية الأدلة اللغوية من حيث القوة القانونية مقارنة بالأدلة المادية في القضايا القضائية في ساحات التقاضي، بنسبة 100 % على أن حجية الأدلة المادية أكثر

دقة من الأدلة اللغوية لأن الأولى موضوعية قابلة للتحقق العلمي، بينما الثانية ذات طابع تحليلي وتفسيري، كما أن التحليل اللغوي لا يستخدم لتفسير النصوص والقواعد القانونية بخلاف التشريعات، وأكدوا على أن الأدلة اللغوية تعتمد كوسيلة للتعبير (إفادة المتهم، تصريحات ... إلخ)، وتعتبر قرائن بسيطة مقارنة بالأدلة المادية التي تتسم باليقين المادي الملموس المتمثل (رفع البصمات، فيديو، صور فوتوغرافية ... إلخ) . (السؤال رقم 5) .

وعن مدى تأثير قلة الخبراء المتخصصين في اللسانيات القضائية في التقليل من إمكانية تطبيقها والثقة في جدواها، أجاب 71 % ممن شملهم الاستجواب بـ " نعم " لأن ندرة المتخصصين تجعل القضية، وجهات التحقيق يترددون في الاعتماد عليها كأداة رسمية، كما أن غياب المعايير الأكاديمية الموحدة للخبرة اللغوية قد يفتح الباب للإجتهادات الشخصية، مما يضعف الثقة في النتائج العلمية المستخلصة منها، إضافة إلى أن المختص يساهم في تحليل الخطاب بدقة، وتوضيح المعاني الغامضة أو المتلبسة، وبالتالي يقل سوء فهم الناتج عن اختلاف اللهجات أو الأساليب، وتندر الأخطاء الناجمة عن تفسير أقوال الأطراف المتقاضية، ومنهم من أكد على أن الخبير المختص في اللسانيات القضائية له شأنه في الشرح وإعطاء الصورة الفعلية للنصوص القضائية كون هذه النصوص أحيانا تكون غامضة. (السؤال رقم 6) .

وكانت إجابة 82% من السادة المحامين عن سؤال: هل يمكن لتحليل الخطاب اللغوي الكشف عن التلاعب أو التناقض في التصريحات بـ " نعم "، لأن هذا هو الأصل، ودور القاضي هو تحليل الخطاب المتمثل في التصريحات والإجابة على أسئلة القاضي، يكشف من خلالها أو من خلال

التحليل عن التلاعب أو التناقض في التصريحات لبناء حكمه على أساس ذلك، كما أن الخطاب اللغوي يمكن أن يُعتبر بصمة لغوية لكشف التلاعب أو التناقض من خلال تغيير نبرات صوت الأشخاص أثناء الإدلاء بتصريحاتهم أو الإدلاء بشهاداتهم أمام القضاة . (السؤال رقم 7) .

وعند سؤال المحامين عن جدوى الإستعانة بخبير لغوي يساعد في تفسير العبارات الغامضة في بعض القضايا ، أجاب 74% منهم بـ " نعم "؛ كونه يسهّل عمل القضاء، بتفسيره تصريحات المعنيين ويكشف التناقض المحتمل وروده فيها، بما يسهم في سيرورة القضاء إيجابيا، فهو يقوم بتفسير المعاني حسب السياق اللغوي والقانوني لتجنب سوء الفهم، فمثلا في حالة ما إذا كان أحد أطراف الدعوى من فئة الصم والبكم أو يصعب عليه الكلام يستند القاضي إلى خبير لغوي . (السؤال رقم 8) .

وحيث تم سؤال السادة المحامين عن مدى تأثير الصياغة اللغوية للعقود والوثائق القانونية في تفسيرها أمام القضاء، كانت إجاباتهم كلها بـ " نعم " أي بنسبة 100% لأن العقود عبارة عن التزامات تعاقدية بين الأطراف إذا ما تم الإخلال بها أو كان العقد عامة صعب تنفيذه، ويمكن لهذه العقود أن يطعن فيها بالتزوير، إضافة إلى أن وجود أي غموض في الصياغة يؤدي إلى اختلاف التفسير، والقضاء يعتمد الدلائل . (السؤال رقم 9) .

وعن سؤال الإجراءات القضائية الحالية إن كانت كافية دون الحاجة إلى خبرة اللسانيات القضائية ، أجاب 88% من السادة المحامين بـ " لا " لأن خبرة اللسانيات القضائية ضرورة حديثة لضمان العدالة، خاصة في الجرائم الإلكترونية، والتهديدات، وتفسير العقود المعقدة، فهي توفر دليلا

فنيا، إضافة إلى أن القضاء يبقى دائما في حاجة إلى خبرة اللسانيات القضائية لإختلاف فئات المجتمع ، كما أنها تحسن دائما تحليل المعطيات اللغوية الدقيقة، لذا تعد اللسانيات القضائية مكملًا ضروريا لفهم المعنى وكشف الحقيقة عندما تكون اللغة عنصرا حاسما في القضية . (السؤال رقم 10) .

وتم سؤال المحامين إن كان للغة الإستجواب والإستنطاق تأثير في طريقة إجابة المتهمين أو الشهود، وتوجيهها، فكانت إجابة 77% منهم بـ " نعم " ، فطريقة طرح السؤال قد تؤثر على إجابة المتهم أو الشاهد، وتعتبر اللغة عاملا جوهريا ومؤثرا بشكل مباشر على سير التحقيق وسلامته، إذ إن اللغة الدقيقة تضمن أن ما يسجله المحقق هو المقصود فعلا من قبل المتهم أو الشاهد، إضافة إلى أن طرح الأسئلة بطريقة ما قد تحملل أساليب الضغط والإكراه مالا ينكر تأثيره في توجيه مسار التحقيقات، وأخيرا كلما كانت اللغة واضحة كان الاستيعاب واضحا وكانت الأجوبة مقنعة. (السؤال رقم 11) .

تم طرح سؤال على المحامين يتمحور حول الاستعانة بالتحليل اللغوي ودرجة تعزيزه دقة تفسير الوثائق القانونية، فكانت إجابة : 82% بـ " نعم "؛ وذلك من خلال فهم السياق بدقة مما يساعد في التحليل اللغوي، ويعزز دقة تفسير النصوص، كما أنه يجعل تفسير الوثائق القانونية أدق وأوضح ويقلل من سوء الفهم والنزاعات، يعمل على تحديد المعنى المقصود من وراء النصوص الغامضة، ويفك الإشتباه الدلالي في الجمل المعقدة، ويجنب التأويل الخاطئ. (السؤال رقم 12) .

وعن سؤال اتخاذ اللسانيات القضائية أداة مساعدة في دعم التحقيقات القضائية، فأجاب 82 % من المستجوبين بـ " نعم "، وقد رتكزوا في ردودهم على تراكم خبراتهم الممتد لما يزيد عن 5 سنوات في مجال القضاء والمحاماة. (السؤال رقم 13) .

وحملت الاستبانة سؤالاً مؤداه: هل يزيد إدماج اللسانيات القضائية في إجراءات التقاضي من تعقيد القضايا ؟ فكانت إجابة نسبة 77 % من المستجوبين " لا "، بل نظر إليها على أنها عامل مساعد على إزالة الغموض، والإبهام سواء من خلال تفسير النصوص القانونية أو الوثائق القانونية ... إلخ، كما أنها تسهم في حسم النزاعات حول تأويل الأقوال والنصوص بسرعة وبمنهج علمي، مما يقلل من طول أمد للتقاضي الناتج عن محاولات تفسير العبارات الغامضة والمتشابهة في المقاصد وإبراز الحقائق أكثر، إضافة إلى أن هذا العلم أصبح علماً قائماً بحد ذاته حيث يساعد القضاة في فك الكثير من ألغاز الجرائم، لاسيما وأن البصمة اللغوية قد اعتمدت بوصفها دليلاً يؤخذ به في مسارات التحقيق بأنواعه، وهذا من أجل رفع اللبس وتحقيق العدالة . (السؤال رقم 14) .

وقد أجاب 91 % من السادة المحامين بـ " نعم " عن سؤال مدى الإفادة من تدريب القانونيين على بعض مبادئ التحليل اللغوي في العمل القضائي، من خلال صياغة نصوص قانونية أكثر وضوحاً، ولأن هذا الفعل يساعد في فهم القضايا وتحليلها ويفعل اجتهاد الفصل فيها، إضافة إلى أن طلاقة اللسان تساعد في التعبير بوضوح عن المكونات وسرد التفاصيل المعينة في مجرى التحقيقات، ومن خلال التحليل اللغوي يتم كشف الغموض الملابس لبعض القضايا، ويوصل إلى فهم البنى الدلالية العميقة في أقوال الشهود والتعامل مع القضايا بشكل صحيح . (السؤال رقم 15)

وكانت إجابة 77 % من المحامين عن سؤال: هل تطوير الدراسات المتعلقة باللسانيات القضائية يساهم في خدمة العدالة؟ " نعم ". ويتجسد ذلك في الكشف عن هوية المتهمين، وإزالة كل لبس والمساعدة في تدقيق المصطلحات القانونية، وتقديم مناهج التحليل، وفهم السياقات القانونية بشكل أدق ومنع التوجيه أو الضغط اللغوي، وتعزيز الأدلة، وكشف الجرائم الرقمية، والتحقق من مصداقية الاعترافات. (السؤال رقم 16).

وأجاب 94 % من المحامين بـ "نعم" عن سؤال: هل تؤدي الأخطاء اللغوية في الوثائق القانونية إلى إساءة تفسير النص القانوني؟، لأنها قد تؤدي إلى المتابعة الجزائية أو إلى إلغاء أو إبطال العقود بالإضافة إلى أن القانون نص دقيق، وأي خطأ في علامات الترقيم أو اختيار المفردات قد يغير الإلتزام القانوني، وقد تؤدي إلى الطعن فيها بالتزوير، كما أن الوثائق القانونية تخضع لمراجعة لغوية وقانونية دقيقة قبل إقرارها، وأي خطأ قد يفتح الباب على تفسيرات غير موضوعية. (السؤال رقم 17)

وعن سؤال تحليل اللغة المستعملة في الرسائل أو المحادثات وإمكانية إفادته في بعض القضايا الجنائية أجاب السادة المحامين جميعهم بـ " نعم "، إذ إنه يساعد على كشف النوايا والتناقضات في الأقوال، إضافة إلى تحديد السياق الزمني والمكاني واستخدام الأدلة الرقمية. (السؤال رقم 18).

وكانت إجابة السادة المحامين عن سؤال: هل يعتمد في بعض القضايا القانونية بشكل كبير على تفسير العبارات الواردة في النصوص، فأجاب 91 % منهم بـ " نعم " فذلك يحدث خصوصا في العقود، والقوانين والشهادات، حيث يحدد تفسير النص المقصود الحقيقة، وبالتالي قد يغير الحكم القضائي. (السؤال رقم 19).

وسئل المحامون عن غموض بعض المصطلحات القانونية ومدى تدخله في إختلاف التأويل القانوني فأجاب 85 % منهم بـ " نعم " لأنه إذا صعب تفسير النص صعب تطبيقه، كما أن الفهم غير الصحيح، والترجمة غير الصحيحة أو غير الدقيقة، تفضي إلى تأويلات للمصطلحات القانونية قد تخرجها عن معنى النص القانوني . (السؤال رقم 20) .

وآخر سؤال حملته الاستبانة تعلق بالخبرة اللغوية إن كان بمقدورها تحليل الخطابات ذات القضايا الإعلامية أو الرقمية، فكانت إجابة 82 % من المحامين " نعم " . ويحدث ذلك من خلال فصاحة اللسان، والتحدث بوضوح يسهل الفهم اللغوي الصحيح دون تأويلات خاطئة، إضافة إلى أنها تساهم في إثبات قضايا القذف والتشهير الإلكتروني، وتحليل خطاب الكراهية، وتحديد البصمة اللغوية لمتحلي الشخصية عبر الوسائل الرقمية. (السؤال رقم 21) .

ب _ مسوغات التشكيك في جدوى اللسانيات القضائية:

إنه وعلى الرغم من النسب الكبيرة التي أظهرت اقتناع أغلب المحامين بالدور البارز لللسانيات القضائية، وجدواها في ساحة القضاء، إلا أن هنالك بعض التحفظات لدى البعض في إجاباتهم على بعض الأسئلة، وفي رفض الاستئناس بها في القضاء وخدمة العدالة، معللين رفضهم لتدخل هذا العلم عبر أجوبتهم عن أسئلة الاستبانة:

ومن بين هذه الأسئلة التي أجاب عنها المحامون، وكانت ردودهم حولها سلبية، ومتحفظ فيها بشأن اللسانيات القضائية: هل لكم ثقة فيما قد يفضي إليه تحليل لغة المتقاضين من نتائج قد تؤثر في سير التحقيقات، وإمكانية المساعدة في فهم أقوال المتهمين والشهود بدقة أكبر، فأجاب 5% من

المحاميين بـ "لا"، لأنهم يرجعون السبب الرئيسي الذي يؤثر في سير التحقيقات وإمكانية المساعدة في فهم أقوال المتهمين والشهود بدقة أكبر هو الإجراءات القانونية والمساعد، والاستعانة بالخبراء، وتقارير الخبرة هي العامل الرئيسي. (السؤال رقم 4).

وأجاب 22 % من المحامين بـ "لا" عن سؤال: هل يؤثر قلة الخبراء المتخصصين في اللسانيات القضائية في محدودية تطبيقها، والثقة في جدواها؛ وعليه فتفسير ذلك لا يمكن رده إلى قلة الخبراء، فهناك نسبة هامة ممن يمارس إجراءاتها بكيفية مضمرة وعن طريق التجربة، دون أن يكونوا خبراء فيها. (السؤال رقم 6).

وعن سؤال: هل يمكن لتحليل الخطاب اللغوي الكشف عن التلاعب أو التناقض في التصريحات، أجاب 17 % منهم بـ "لا"، لأنه في حالات عدة تكون تصريحات المتقاضين متضاربة وغير صحيحة وعليه يكون من الصعب الوصول إلى الحقيقة، كما أن هناك وقائع وتصريحات إذالم تكن مرفقة ببيانات تبقى مجرد تصريحات وكلام مرسل. (السؤال رقم 7).

وعن سؤال: هل الاستعانة بخبير لغوي يمكن أن تساعد في تفسير العبارات الغامضة في بعض القضايا أجاب 25 % منهم بـ "لا" كون القاضي يستمع للأطراف، ويستخلص ما تفيد به تصريحاتهم دون اللجوء إلى من يفسرها لا بواسطة محامٍ، ومن ثمة إفادة الخبير يعتبر قوة إقناعية وليست حاسمة، وتبقى مجرد استشارة يمكن للقاضي أن يأخذها أو يردّها. (السؤال رقم 8).

وهل الإجراءات القضائية الحالية كافية دون الحاجة إلى خبرة اللسانيات القضائية، أجاب 8 % من المحامين بـ " نعم " لأن اللسانيات القضائية في رأيهم مجرد علم مساعد فقط. (السؤال رقم 10).

وعن : هل اللغة المستعملة في الاستجواب تؤثر في طريقة إجابة المتهمين أو الشهود، أجاب 20% من المحامين بـ " لا " لأن الأصل في الإجراءات القضائية من وجهة نظرهم هو تحقيق الحياد والموضوعية، حيث يُفترض أن المتهم أو الشاهد يقدم أقواله بناءً على الوقائع التي يعرفها، لا على صياغة السؤال ، كما أن القاضي أو المحقق يلتزم باستعمال لغة واضحة ومباشرة وخالية من الإيحاء أو التأثير مما يقلل من احتمال توجيه الإجابات أو التأثير عليها. (السؤال رقم 11) .

وعن: هل الاستعانة بالتحليل اللغوي يمكن أن يعزز دقة تفسير الوثائق القانونية، كانت الإجابة بـ " لا " عند المحامين نسبتها 14% لأن تفسير الوثائق القانونية مرتبط بفهمها وتفحصها، لا بالاستعانة بالتحليل اللغوي، وخير مثال على ذلك تفسير العقود . (السؤال رقم 12) .

وكانت إجابة 14% من المستجوبين "لا" عن سؤال مدى دعم اللسانيات القضائية للتحقيقات كونها أداة مساعدة. مما يبرز قلة الوعي بالأدوات اللسانية وأهميتها، والتركيز على الدليل المادي فقط، وهو مناخ عام سائد في وسط القضاء. (السؤال رقم 13) .

وقد كان رد 20% من المحامين بـ "نعم" عن سؤال: إن كان إدراج اللسانيات القضائية في الإجراءات القضائية يزيد من تعقيد القضايا، مركزين على حالات وجود الكذب المتقن الذي قد يلتبس على مختصي الخبرة اللسانية، وكذا عدم إلمام المحققين والقضاة بها قد يلبس الأمر، وهناك جدل

حول موثوقية مثل هذه الأساليب، مع احتمال أن تقلل التعقيد في بعض الحالات فقط. (السؤال رقم 14).

وعن تدريب القانونيين على بعض مبادئ التحليل اللغوي وإمكانية إفادته في العمل القضائي، أجاب 5% منهم فقط بـ " لا " دون تقديم أي تعليل أو مبرر لإجاباتهم .

ورأى 6% من المحامين المستجوبين أن الأخطاء اللغوية في الوثائق القانونية لا تؤدي إلى سوء تفسير النص القانوني، وحثتهم في ذلك أن تفسير النص يختلف عن تفسير السند القانوني. (السؤال رقم 17).

وعن سؤال أن بعض القضايا القانونية تعتمد بشكل كبير على تفسير العبارات الواردة في النصوص، أجاب 5% منهم بـ " لا " كون أن القضايا تحسم اعتمادا على الأدلة المادية مثل البصمات، التسجيلات وتقارير الخبرة، وهي أكثر وضوحا وأقل قابلية للتأويل، وأن القاضي لا يني حكمه على العبارات فقط بل على مجمل الأدلة والوقائع . (السؤال رقم 19) .

وعما إذا كان غموض بعض المصطلحات القانونية قد يؤدي إلى اختلاف في التأويل القانوني كانت نسبة الإجابة بـ " لا " تمثل 11 % وذلك يقتصر على درجة الغموض، لأن الغموض يسبب تعدد التفسيرات، ويعتبر الوضوح والضبط في المصطلحات من أسس صياغة أحكام العدالة. (السؤال رقم 20).

وعن إمكانية مساعدة الخبرة اللغوية في تحليل الخطاب المتعلق بالقضايا الإعلامية والرقمية، وهو آخر سؤال وجه لسلوك المحامين إجاب 14 % منهم " لا " كون الجرائم السيبرانية لها طابع خاص. (السؤال رقم 21) .

الخلاصة:

أبان العمل الميداني المنجز داخل مجلس قضاء غليزان وإجابة المحامين عن الاستبانة، عن جملة من الملاحظات التي يمكن عدها نتائج بحث ميداني، وقد تمثلت في:

__ إن اللسانيات القضائية بوصفها تخصصاً مساعداً يمكنها أن تسهم في دعم التحقيقات القضائية.

__ الأدلة المادية أقوى من اللغوية، كون الأولى موضوعية قابلة للتحقيق العلمي في حين أن الثانية ذات طابع تحليلي تفسيري، وإن حجية الأدلة المادية تعتبر أكثر دقة من حجية الأدلة اللغوية.

__ كلما زاد عدد الخبراء المؤهلين زادت فعالية اللسانيات القضائية وثقة القضاء في نتائجها وجدواها .

__ يمكن القول إن الخبير اللغوي يساعد القاضي والمحقق على فهم الكلام بدقة وتجنب سوء التفسير، لكنه يبقى مساعداً وليس بديلاً عن الأدلة الأخرى.

__ إن إدماج اللسانيات القضائية في تسيير الإجراءات القضائية قد يضيف تحليلاً لغوياً متخصصاً يحتاج وقتاً وخبرة، وقد يسبب اختلافاً في التفسير بين الخبراء، لكن في المقابل يساعد على توضيح المعاني الدقيقة وتقليل الأخطاء وفهم الأقوال.

— إن الخبرة في أي مجال تكون وسيلة من الوسائل التي تساعد في الوصول إلى النتيجة المنشودة، ومنها فإن الخبرة اللغوية تساعد على تحليل الخطاب المتعلق بالقضايا الإعلامية والرقمية وغيرها، وتساهم في إثبات قضايا القذف والتشهير، وتحليل خطاب الكراهية والتحقق من التزييف الرقمي.

الخاتمة

خاتمة :

أفضت هذه الدراسة الموسومة بـ " اللسانيات القضائية وتطبيقاتها - دراسة في الماهية والجدوى " ، إلى جملة من النتائج:

__ إن اللسانيات القضائية تخصص فرعي من اللسانيات التطبيقية، منوط بها دور كبير في إثبات هوية الجناة وتبرئة بعض المتهمين، من خلال التحليل العلمي للأدلة اللغوية الجنائية .

__ تنحو اللسانيات القضائية في الوقت الراهن إلى أن تصير علما قائما بذاته، ولا تنكر أهميه في المنظومة القضائية .

__ يفضي البحث الرصين في هذا الحقل المعرفي الوليد إلى أنه تخصص بيني يجمع بين اللغة والقانون، ويهدف إلى خدمة العدالة من خلال تحليل الخطاب القانوني والجنائي.

__ تسهم اللسانيات القضائية في كشف الغموض والتأويل الخاطئ للنصوص القانونية، مما يساعد على تحقيق فهم أدق للنصوص .

-تساعد في تحديد هوية المتحدث أو الكاتب من خلال الخصائص اللغوية، وهو ما يفيد في بعض القضايا الجنائية .

__ على الرغم من أهمية الأدلة اللغوية، إلا أنها غالبا ما تبقى مكملّة للأدلة المادية وليست بديلا عنها.

__تبقى الحاجة قائمة لإدماج خبرة اللسانيين ضمن المنظومة القضائية، سواء في التحقيق أو المحاكمة .

__ تؤثر اللغة المستعملة في الاستجواب على إجابات الشهود والمتهمين، مما يجعل اختيار الألفاظ أمرا حاسما في الإجراءات القضائية .

__ تكشف الدراسة أن بعض الأخطاء أو الغموض اللغوي في الوثائق القانونية قد يؤدي إلى اختلاف في التفسير والأحكام .

وقد توصلت الدراسة التوصيات الواردة أدناه أنجرت نتائجها:

__ ضرورة إدماج اللسانيات القضائية ضمن التكوين الأكاديمي لطلبة القانون، لما لها دور في تنمية مهارات تحليل النصوص القانونية، وفهم الخطاب القضائي.

__ العمل على تكوين القضاة وأعوان العدالة (محامين، ضباط الشرطة القضائية) في أساسيات التحليل اللغوي، خاصة ما يتعلق بصياغة الأسئلة وتفسير الأقوال.

__ الاستعانة بخبراء في اللسانيات القضائية في القضايا التي تتطلب تحليلا لغويا دقيقا، مثل قضايا التهديد، والتشهير، وتحديد هوية الكاتب.

__مراجعة النصوص القانونية وصياغتها بلغة دقيقة وواضحة للحد من الغموض والتأويل المتعدد.

__ مواكبة التطورات التكنولوجية (كالدكاء الاصطناعي) في تحليل اللغة وتوظيفها في المجال القضائي بشكل مدروس .



قائمة المصادر والمراجع.

1 _ الأحاديث النبوية :

2 _ المصادر والمراجع :

- بسام حسين بني عطا ، الجدوى الإقتصادية للمشروعات ، مركز الكتاب الأكاديمي ، عمان ، ط 1 ، 2010 .
- حسين مزهر حمادي ، اللسانيات القضائية دراسة في ضوء نظرية أفعال الكلام (دار القضاء في البصرة أمودجا) ، مجلة العلوم التربوية والأنسانية ، العدد 10 ، العراق ، 2022 .
- صحيح البخاري ، الحديث 7169 .
- عبد المجيد الطيب عمر ، علم اللغة الجنائي : نشأته وتطبيقاته ، منشورات جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، المجلد 23 ، العدد 45 ، السعودية ، 2008 .
- عنتر صلحي عبد اللاه ، طبيعة عمل عالم اللغة الجنائي – قراءة في ثلاث قضايا في تحقيق نسبة النص ، المجلة العربية لعلوم الأدلة الجنائية والطب الشرعي ، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية ، ع 9 ، الرياض ، 2019.
- محمد بن ناصر الحقباني ، علم اللغة الجنائي ، مقدمة في اللغة والجريمة والقانون ، منشورات جامعة الملك سعود للنشر العلمي والمطابع ، الرياض ، 2008 .
- محمد فارح ، البصمة اللسانية وأثرها في البحث الجنائي ، مجلة اللسانيات التطبيقية ، الجزائر ، المجلد 5 ، العدد 2 ، 2021 .

- نجوى فيران ، الإثبات الجنائي عن طريق اللغة : بحث في دور البصمة الصوتية في ضوء اللسانيات الجنائية ، مجلة اللسانيات ، المجلد 30 ، ع 1 ، الجزائر ، 2003 .
- صالح بن فهد العصيمي ، اللسانيات الجنائية : تعريفها ، ومجالاتها ، وتطبيقاتها ، منشورات الملك عبد الله بن عبد العزيز الدولي لخدمة اللغة العربية ، ط 1 ، الرياض ، 1441هـ _ 2020م .

3 - المعاجم :

- الإمام محمد بن أبي بكر بن عبد القادر الرازي معجم الصحاح ، مكتبة لبنان ، 2008 .
- رمزي منير بعلبكي معجم المصطلحات اللغوية ، دار العلم للملايين ، ط 1 1990 .

4 _ الرسائل الجامعية والأطروحات :

- مراني حسان ، الهوية المهنية الاجتماعية لفئة إطارات المؤسسات الاقتصادية العمومية ، أطروحة دكتوراه (مخطوط) ، جامعة عنابة ، 2006- 2007 .



الملاحق

إستبيان

موجّه للقضاة والمحامين

الأفاضل المنتسبون لسلك القضاء الجزائري؛ نحن بصدد إعداد مذكرة تخرج تدرج ضمن متطلبات الحصول على شهادة ماستر أكاديمي، تخصص لسانيات تطبيقية موسومة بـ: "اللسانيات القضائية وتطبيقاتها-دراسة في الماهية والجدوى-" ذات صلة وثيقة بتوظيف اللغة في سلك العدالة، تتمحور حول حجية الدليل، والحجة اللغوية، في تحيث القضايا، وإصدار الأحكام، وعليه نتوسم فيكم التعاون بالإجابة تكريماً على الاستبيان الموجه إلى حضراتكم، ولكم منا كل التقدير. ونلفت عنايتكم الكريمة أن الغاية علمية صرف، ولن نوظف إجاباتكم فيما يمس بهيئة ومصادقية عدالتنا لا من قريب ولا من بعيد.

1_ المهنة: قاض ☐

محام ☐

2- الخبرة المهنية؟ -5 سنوات ☐

+ 5 سنوات ☐

3_ ما رأيكم فيما يمكن أن تقدمه اللسانيات القضائية بوصفها تخصصاً مساعداً يمكن أن يساهم في

دعم التحقيقات القضائية ؟

لا ☐

نعم ☐

كيف ذلك :

.....

.....

4_ هل لكم ثقة فيما قد يفضي إليه تحليل لغة المتقاضين من نتائج قد تؤثر في سير التحقيقات،

وإمكانية المساعد في فهم أقوال المتهمين والشهود بدقة أكبر ؟

☐

- لا

☐

- نعم

_____ كيف ذلك :

.....

.....

5_ ما موقعية الأدلة اللغوية من حيث القوة القانونية مقارنة بالأدلة المادية في القضايا القضائية في

ساحات التقاضي ؟

.....

.....

.....

.....

6 _ هل يؤثر قلة الخبراء المتخصصين في اللسانيات القضائية في التقليل من إمكانية تطبيقها، والثقة

في جدواها؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

.....

.....

.....

7 _ هل يمكن لتحليل الخطاب اللغوي الكشف عن التلاعب أو التناقض في التصريحات؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

.....

.....

.....

8 _ هل الإستعانة بخبير لغوي يمكن أن يساعد في تفسير العبارات الغامضة في بعض القضايا ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

9 _ الصياغة اللغوية للعقود والوثائق القانونية تؤثر في تفسيرها أمام القضاء ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

10 _ هل الإجراءات القضائية الحالية كافية دون الحاجة إلى خبرة اللسانيات القضائية ؟

نعم ☐ لا ☐

لماذا :

11 _ هل اللغة المستعملة في الاستجوابات تؤثر في طريقة إجابة المتهمين أو الشهود ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

12 _ هل الاستعانة بالتحليل اللغوي يمكن أن يعزز دقة تفسير الوثائق القانونية ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

13 _ اللسانيات القضائية تمثل أداة مساعدة لدعم التحقيقات القضائية :

نعم ☐ لا ☐

14 _ هل إدماج اللسانيات القضائية في الإجراءات القضائية قد يزيد من تعقيد القضايا ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

15 _ تدريب القانونيين على بعض مبادئ التحليل اللغوي قد يكون مفيدا في العمل القضائي :

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

16 _ هل تطوير الدراسات المتعلقة باللسانيات القضائية يسهم في خدمة العدالة ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

17 _ هل الأخطاء اللغوية في الوثائق القانونية قد تؤدي إلى سوء تفسير النص القانوني ؟

نعم ☐ لا ☐

كيف ذلك :

18 _ تحليل اللغة المستعملة في الرسائل أو المحادثات يمكن أن يفيد في بعض القضايا الجنائية :

نعم ☐ لا ☐

19 _ بعض القضايا القانونية تعتمد بشكل كبير على تفسير العبارات الواردة في النصوص :

☐ لا

☐ نعم

20_ هل غموض بعض المصطلحات القانونية قد يؤدي إلى إختلاف في التأويل القانوني ؟

☐ لا

☐ نعم

_ كيف ذلك :

21_ الخبرة اللغوية يمكن أن تساعد في تحليل الخطاب المتعلق بالقضايا الإعلامية أو الرقمية :

☐ لا

☐ نعم

_ كيف ذلك :



فهرس

الموضوعات



فهرس الموضوعات :

— شكر وعرفان

— إهداء

— مقدمة أ- ز.

مدخل مقارنة مفاهيمية

— تمهيد 10_09 .

— في المصطلح والمفهوم 17_10 .

— مفهوم اللسانيات القضائية 14 - 10 .

— بين اللسانيات الجنائية واللسانيات القضائية 17_14 .

— النشأة والتطور 18_17 .

— تجليات البحث اللغوي القضائي في التراث العربي 19_18 .

— تطور البحث اللساني القضائي العالمي 21_19 .

الفصل الأول : اللسانيات القضائية الممارسة وميادين التطبيق :

1_ ميادين توظيف اللسانيات القضائية وتطبيقاتها 33_23 .

— التحري عن هوية المتحدث إثباتا وتحديدا 29_23 .

— تحقيق هوية المؤلف 31_29 .

— تحقيق هوية المؤلف وإشكالية الجدوى 33_32 .

- 2 _ فاعلية تحليل الخطاب وجدواه في اللسانيات القضائية,.....33_35 .
- 3_ أهمية علم اللهجات وفاعليته في التحقيقات اللسانية القضائية 36_38.
- 4_ دور تحليل اللغة الأصلية للمتحدث في تعزيز التحري اللساني القضائي...38_40.
- 5- مكانة التحليل اللساني للغة القانون في اللسانيات القضائية 40_41.
- 6- أهمية تحليل المصادقية اللغوية في البحث القضائي 42_43.
- 7 _ على سبيل الحوصلة 43_44 .

الفصل الثاني : اللسانيات القضائية بين التنظير والممارسة الميدانية .

- تمهيد 45 .
- اللسانيات القضائية وسؤال الجدوى 46_48 .
- الجدوى العلمية 47 .
- الجدوى القانونية 47.
- الجدوى التطبيقية 47.
- الجدوى الأخلاقية والاجتماعية.....48.
- آليات قياس الجدوى 48-49.
- الخبرة اللسانية في ساحة القضاء بين الموثوقية والتشكيك 49_55 .
- الموثوقية 50_52 .
- التشكيك 52-55.
- المقاربة الميدانية 56-67 .
- أ_ المؤيدون بالإستئناس بالخبرة اللسانية في ساحة القضاء 56_63.

ب- مسوغات التشكيك في جدوى اللسانيات القضائية	67_63
الخلاصة	68_67
خاتمة	71_70
قائمة المصادر والمراجع	74_73
الملحق	81_76
فهرس الموضوعات	85_83

الملخص:

تناولت هذه المذكرة موضوع اللسانيات القضائية وتطبيقاتها بوصفها من أحدث فروع اللسانيات التطبيقية ظهوراً، والتي تختص بدراسة اللغة في السياق القانوني، من خلال تحليل النصوص والخطابات القضائية لفهم المعاني وتفسيرها بدقة، انطلاقاً من كون اللغة إما وسيلة للتقاضي أو موضوعاً له. وعليه أمكن تلخيص دورها في في ساحة القضاء في مساعدة القاضي على الفهم الدقيق للنصوص، وتمكين المحامين من بناء حجج قوية والمساهمة في تحقيق العدالة من خلال تقليل الغموض وسوء التأويل. وتبرز اللسانيات القضائية بوصفها أداة فعالة بما توفره من آليات تحليل الخطابات، واستثمار الخبرة اللسانية، في تسهيل مهمة التقاضي وخاصة في حالة غياب أو ندرة الأدلة المادية الحاسمة.

الكلمات المفتاحية :

اللسانيات القضائية ، اللغة، القانون، تحليل الخطاب، التقاضي.

Abstract:

This Research Paper explores the field of Forensic Linguistics and its applications as one of the most recent branches of Applied Linguistics. It specializes in studying language within legal contexts by analyzing judicial texts and discourses to achieve precise meaning and interpretation, based on the premise that language is either a medium for litigation or the subject of it.

Accordingly, its role in the courtroom can be summarized as assisting judges in the accurate understanding of texts, enabling lawyers to construct robust arguments, and contributing to the realization of justice by minimizing ambiguity and misinterpretation. Forensic Linguistics stands out as an effective tool—through its discourse analysis mechanisms and the utilization of linguistic expertise—in facilitating the litigation process, particularly in the absence or scarcity of decisive physical evidence.

Key words:

Forensic Linguistics, Language, Law, Discourse Analysis, Litigation.